التباين المكاني لحالات الطلاق في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية

(2011-2000)

(دراسة تحليلية لعينة من المطلقات في محافظة اربد)

قاسم الدويكات * و بدرية هياجنة**

ملخص

يهدف البحث الى بيان التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك تطورها الزمني في الفترة بين عامي 2000 و2011. كما تهدف إلى التعرف على أهم العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي الى وقوع الطلاق في الأردن. واستمد البحث بياناته من استبيان وزع على عينة عشوائية بسيطة قوامها 272 سيدة مطلقة من المطلقات الأردنيات المسجلات في مجمع المحاكم الشرعية في مدينة اربد. وقداعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في معالجة البيانات كمياً باستخدام حزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية(SPSS).

كشفت نتائج البحث تباين ظاهرة الطلاق بين محافظات المملكة، وتزايدها في اقليم الوسط بشكل ملحوظ عنها في اقليمي الشمال و الجنوب. كما أظهرت نتائج البحث أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية وتباين توزيع حالات الطلاق في الأردن بين المجتمعات الحضرية والمجتمعات الريفية. وأظهر البحث أن محافظتي العقبة والعاصمة تحتلان المرتبة الأولى والثانية على التوالي في ارتفاع نسب الطلاق من نسب الزواج، في حين انخفضت النسبة في محافظتي عجلون والطفيلة.

الكلمات الافتتاحية: نمط التوزيع، الطلاق، الجغرافيا الاجتماعية، الجغرافيا النسوية، الجغرافيا السلوكية

© **جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2014.**

* قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

** طالبة ماجستير قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

المقدمة

والطلاق مشكلة اجتماعية قامت على دراستها الجغرافيا الاجتماعية من خلال دراسة توزيعها المكاني، فهي تفسر وتدرس المشكلة الاجتماعية من خلال ربطها مكانياً بحسب البيئة المكانية التي حدثت فيها. كذلك تهتم الجغرافية الاجتماعية بدراسة العلاقات المكانية القائمة بين ظاهرة الطلاق والعوامل الأخرى التي أدى تباين تركزها من محافظة لأخرى مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وغيرها من العوامل النفسية التي يصعب قياسها.

وتختلف معدلات الطلاق من مجتمع لآخر وذلك حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل مجتمع، وحسب القيم والمعايير السائدة فيه. فقد كانت نسبة الطلاق في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980حوالي (6%) وارتفعت عام 1986 إلى (48%)، وفي الاتحاد السوفييتي بلغت 34% عام 1986وفي هولندا (41%)، وفي الدول الاسكندنافية (50%) عام 1993 (حقي، 1997، ص ص126-127).

أما في المجتمع الأردني فقد زادت حالات الطلاق فيه بشكل ملحوظ، حيث بلغت عام (2000): 1861حالة وبنسبة(3.99%)من نسب حالات الزواج في المملكة، وأصبحت في عام (2011): 3727 حالة وبنسبة(5.8%) من نسب حالات الزواج فيها. وقد تناولت دراسات عديدة موضوع الطلاق في الأردن من الناحية الاجتماعية والدينية، حيث قامت على دراسة الطلاق كظاهرة اجتماعية ودينية، والبحث عن أسباب حدوثها، وآثارها، وطرق علاجها كدراسة الغزوي المعنونة ب" الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للطلاق في شمال الأردن"، وكذلك دراسة قام بها العثمان تحدثت عن أسباب الطلاق وعلاقتها ببعض المتغيرات في المجتمع الأردني.

ويتناول البحث الحالي موضوع الطلاق من الناحية الجغرافية، من خلال الكشف عن التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في الأردن خلال الفترة الزمنية من 2000 – 2011م ودرجة انتشارها، وتحليل نمط التباين المكاني في معدلات الطلاق بين محافظات المملكة، وذلك استناداً إلى بيانات دائرة قاضي القضاة. ثم الوقوف على أثر المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية المؤدية إلى الطلاق، وذلك من خلال استبيان وزع على عينة عشوائية بسيطة من المطلقات المسجلات في مجمع المحاكم الشرعية في مدينة اربد.

مشكلة البحث

ازدادت حالات الطلاق في الأردن في السنوات الأخيرة بشكل يبعث على القلق، حيث بلغت عام (2000): 1861حالة، وأصبحت في عام (2011): 3727حالة. ولاسيما إن الطلاق مشكلة اجتماعية لها عواقب غير محمودة على المستويين الفردي والاجتماعي، فالأسرة هي حجر الزاوية في البنية الاجتماعية، وهي الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الكبير.

ويسعى هذا البحث الى التعرف على طبيعة التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في الفترة من عام (2000-2011) في الأردن، وعلاقة هذا التوزيع بالكثافة السكانية. كما تضمنت دراسة التطور الزمني لحالات الطلاق في محافظات المملكة من عام 2000 الى عام 2011، والكشف عن العوامل التي تقف وراء تزايد هذه الظاهرة وانتشارها، والكشف عن علاقة نسب حالات الطلاق بطبيعة مكان السكن (ريف، حضر).

أهمية البحث وأهدافه

يستمد هذا البحث أهميته في ضوء تزايد نسبة الطلاق وانتشارها في المجتمع الأردني، حيث أشار التقرير الإحصائي السنوي الصادر عن دائرة قاضي القضاة (2012) الى تزايد نسب حالات الطلاق. وهذا مؤشر على أن هناك ظاهرة لابد من رصدها، وبيان توزيعها الجغرافي، ثم الوقوف على أهم المتغيرات الديموغرافية و الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في حدوثها. كما تنبع أهمية هذا البحث في أنه يعُدّ من الدراسات والأبحاث القليلة التي تدرس الطلاق من الناحية الجغرافية، حيث أن الدراسات السابقة تناولت الطلاق من النواحي الاجتماعية والدينية. غير أن هذه الدراسة اختصت ببيان التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق ودرجة انتشارها في المجتمع الأردني، وعلاقة نسب الطلاق بطبيعة السكن (ريف، حضر).

أسئلة البحث

1- ما هو نمط التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في محافظات المملكة.
2- هل هناك علاقة بين نسب السكان في المحافظات والأقاليم ونسب حالات الطلاق؟
3- هل تزيد حالات الطلاق في المجتمعات الحضرية عنها في المجتمعات الريفية والبدوية؟
4- هل توجد علاقة ارتباطية بين العوامل الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية وتباين توزيع حالات الطلاق ما بين المجتمعات الحضرية والمجتمعات الريفية؟

منهج البحث وطريقته و أدواته

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتاريخي في وصف انتشار الظاهرة وتوزيعها المكاني، والزمني، وهي تستخدم بذلك الطريقة الكيفية في تفسير انتشار الطلاق خلال فترة البحث مكانياً وزمانياً. كما استخدم المنهج التحليلي والطريقة الكمية في تحليل البيانات المتعلقة بالطلاق، ومقارنة ظاهرة الطلاق بين محافظات المملكة، ومن خلال تحليل نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة عشوائية من المطلقات المسجلات في مجمع المحاكم الشرعية في مدينة اربد.

وقد استخدمت الدراسة استبيان المقابلة الشخصية للحصول على بيانات شخصية من عينة المبحوثات تتعلق بالعمر والمهنة والمستوى التعليمي والدخل. مثلما تضمن الاستبيان مقولات تقيس تأثير المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على الطلاق. واستخدم مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة) لقياس استجابات المبحوثات. وأعطي الخيار موافق بشدة خمس درجات، فيما أعطيت أربع درجات للخيار موافق، ومحايد ثلاث درجات، وأعطي الخيار معارض درجتان، ومعارض بشدة درجة واحدة.(ملحق1)

وقد تم عرض الاستبيان على عدد من المحكمين[1]، وتم تعديل الاستبيان استجابة لأراء المحكمين قبل توزيعه. كما استخدمت الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل بيانات الاستبيان، واستخراج التكرارات والنسب المئوية و المتوسطات والانحرافات المعيارية. كما استخدم اختبار (ت) للعينة الواحدة، واختبار (ت) لعينتين مستقلتين للكشف عن تأثير المتغيرات على حدوث الطلاق. كما استخدم معامل الانحدار لبيان حجم تأثير على فقرة من الفقرات الاستبيان، و مجموع الفقرات حسب المتغيرات الكلية الثلاث.

مجتمع البحث وعينته

تكون مجتمع البحث من المطلقات الأردنيات القاطنات في محافظة اربد، والمسجلات في مجمع المحاكم الشرعية في مدينة اربد لعام 2013. حيث تم اختيار عينة عشوائية بسيطة مكونة من 273 مطلقة، منها 149 مطلقة تسكن في المدينة[2] وبنسبة مئوية 54.8%، و123 مطلقة تسكن في القرية وبنسبة مئوية 45.2%.

(1) المحكمون: د. منير كرادشة، علم الاجتماع، جامعة اليرموك، أ.د. قاسم دويكات، قسم جغرافيا ، جامعة اليرموك، د. رنا جوارنه، قسم جغرافيا، جامعة اليرموك، د.وليد هياجنه، قسم العلوم التربوية، جامعة البلقاء التطبيقية.

(2) المدينة: هي التجمعات التي يبلغ عدد سكانها 5 آلاف نسمة أو أكثر (حسب تعريف تعداد 2014).

محددات البحث

اقتصر هذا البحث على عينة البحث السابقة الذكر، واقتصر على أداة مكونة من 28 فقرة، موزعة على ثلاثة عوامل: العوامل الديمغرافية وتتضمن 5 فقرات، والعوامل الاجتماعية وتتضمن 18 فقرة، والعوامل الاقتصادية وتتضمن 5 فقرات. ومن الصعوبات التي واجهت الباحث ضيق مجال التطبيق بسبب حساسية الموضوع، ورفض بعض المطلقات تعبئة الاستبيان أو إجراء المقابلة.

التعريفات الإجرائية

يعرف الطلاق divorce لغة بأنه حل القيد بطلقة. والطلاق ظاهرة اجتماعية، تنشأ حين يتسع الخلاف بين الزوجين، وتصبح فيه الحياة مستحيلة الاستمرار ويتعذر الإصلاح، ويحدث الطلاق بشكل شرعي ورسمي.

والزواج: مؤسسة اجتماعية، تحدد العلاقة بين الرجل والمرأة، ويفرض عليهما مجموعة من الالتزامات والحقوق المتبادلة والضرورية لاستمرار حياة الأسرة وضمان أدائها لوظائفها .
المتغيرات الديموغرافية: هو كل ما يتعلق بالأسرة كالعمر والجنس والمستوى التعليمي والمهنة وغيرها.

المتغيرات الاجتماعية: هي تلك الأسباب التي تتعلق بحياة الأسرة والتي ساعدت في وقوع الطلاق والمتعارف عليها مثل:(سوء اختيار الزوج، تعدد الزوجات، تدخل الأهل والأقارب في شؤون الزوجين، الخلافات المستمرة بين الزوجين وغيرها).

المتغيرات الاقتصادية: هو كل ما يتعلق بشؤون الأسرة المالية منها:(محدودية دخل الأسرة، البطالة، التفاوت الكبير في المستوى الاقتصادي بين أهل الزوجين).

الاطار النظري

يعد الطلاق من مسببات الأمراض الاجتماعية التي تنعكس على كل أفراد المجتمع. وقد يكون الطلاق الحل الأفضل لكثير من الخلافات الزوجية التي تسبقه. ولكن تتمثل خطورته في أنه أول خطوة في ظهور المشكلات الاجتماعية، وخاصة أن أغلب حالات الطلاق قد تحدث بين الشباب وفي سنوات الزواج الأولى. ومن هنا تكمن أهمية دراسة مشكلة الطلاق للوقوف على أهم أسبابها و مدى انتشارها و توزيعها وآثارها، ووضع الحلول والاقتراحات للحد من هذه المشكلة.

وقد تم دراسة مشكلة الطلاق من جوانب دينية، كأنواع الطلاق، و ضوابطه الشرعية وأحكامه، كدراسة مريم صالح المعنونة ب" آثار الطلاق المالية والاجتماعية". وجوانب اجتماعية (أسبابه والعوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى حدوث هذه المشكلة وآثارها على الأبناء والزوجين)، كدراسة الغانم تحدث فيها عن ظاهرة الطلاق في المجتمع القطري، وأهم الأسباب المؤدية الى حدوث الطلاق.

والطلاق مشكلة اجتماعية تؤدي إلى حدوث مشاكل عديدة في أغلب الأحيان، وقد تزايدت نسبته وانتشر في الآونة الأخيرة وتباين تركزه بين المناطق، مما دعا الجغرافيون إلى دراسة الطلاق من ناحية جغرافية كظاهرة يتم ربطها بالمكان، مع الاهتمام ببيان توزيعها المكاني، ومدى ارتباطها بالخصائص المكانية للبيئة المنتشرة فيها، ثم تفسير أسباب تركزها وتشتتها.

وتناول الجغرافيون مشكلة الطلاق تحت ما يسمى الجغرافيا الاجتماعية، أحد فروع الجغرافيا البشرية الذي يهتم بدراسة الكائن الاجتماعي والأنشطة الاجتماعية في البيئة المحيطة به. فهي امتداد جغرافي يربط مكانياً المشكلات والمعطيات الاجتماعية لتفسيرها ودراستها بحسب البيئة المكانية التي حدثت فيها. فعندما نقوم بدراسة المشكلات الاجتماعية التي تحدث في مكان ما، فإننا لا نكتفي بدراسة التوزيع الجغرافي للمشكلات والظواهر الاجتماعية (الأنماط المكانية) بل نحلل علاقاتها المكانية، وندرس مدى ارتباطها بالبيئة بشكل عام (عمر ومحمد المومني، 2000، ص16-18).

"وتقوم الجغرافيا الاجتماعية على "بيان كيفية اختلاف الأنماط الاجتماعية أو الأنظمة الاجتماعية المختلفة في الأقاليم المختلفة من العالم، وتفسير العلاقات بين هذه النظم الى جانب التركيز على الأقاليم لبيان الدور الذي يقوم به الإقليم في التأثير على الأنظمة الاجتماعية. فكلا من الإقليم والأنظمة الاجتماعية يتأثر ويؤثر بالآخر"(الجوهري،1986، ص26-39).

فعندما يدرس الجغرافيون الاجتماعيون السلوك المكاني في البيئة الاجتماعية فإنهم يركزون على دراسة الحيز المكاني والذي يختلف حسب نوع المجتمع الذي قد يكون حضرياً أو ريفياً أو بدوياً. وتنظيمه وتفاعل الناس به ودرجة تأثيرهم وتأثرهم به(زعزوع، 2001، ص 35-36).

كما تهتم الجغرافيا الاجتماعية بدراسة العلاقات المكانية، فهي لا تدرس ظاهرة الطلاق لذاتها فقط، وإنما تهتم بالعلاقات القائمة بين ظاهرة الطلاق والمتغيرات الأخرى التي أدت الى تباين تركزها من محافظة لأخرى مثل عدد السكان والكثافة السكانية والمستوى التعليمي والظروف الاقتصادية والعوامل الديمواغرفية والاجتماعية. وتقوم على دراسة التباين المكاني لحالات الطلاق بين محافظات المملكة ودراسة التطور الزمني لحالات الطلاق في المحافظات.

وكون هذا البحث يركز على دراسة المطلقات من الإناث دون الذكور، فهي تقع ضمن دراسات الجغرافيا النسوية (جغرافية الأنوثة)، وهي أحد فروع الجغرافيا البشرية الذي يهتم "بدراسة العلاقات المتبادلة بين المجموعات النوعية التي تتشكل بفعل القوى الاجتماعية، والبيئات التي تتشكل بفعل تلك القوى أيضاً "(Little, J. Peake and Richardson, P.1988).

وقد ظهرت أوائل الدراسات في الجغرافيا النسوية في العقد السابع من القرن العشرين، وحاولت أوائل النساء المؤيدات للجغرافيا النسوية إظهار اضطهاد المرأة مكانياً، وإظهار العنف وعدم العدالة والتمييز الذي تتعرض له. مع التركيز على بيان دور المرأة في البناء الاجتماعي، وفي إجراء تعديلات على مظهر سطح الأرض (اللاندسكيب). فالمرأة عضو فاعل في المجتمع، وهي جزء من المجتمع، والمرأة لها دور فاعل في تغيير مظهر سطح الأرض والتعديل عليه. فكان لابد من إعادة النظر في (اللاندسكيب)تبعاً للطريقة التي تم فيها إعادة بنائه أو تعديله، لأن طريقة المرأة في تغيير معالم سطح الأرض أو التعديل عليه تختلف عن طريقة الرجل من وجهة نظر أتباع الفكر النسوي(دويكات،2006، ص120-125).

ويتم دراسة الطلاق ضمن مجال الجغرافيا السلوكية التي تدرس سلوك الإنسان، والعوامل المؤدية إلى اتخاذ القرارات التي تؤثر في الظاهرات الجغرافية. وترى الجغرافيا السلوكية أن تعامل الإنسان و تفاعله مع البيئة التي يعيش فيها، يؤثر فيها العنصر السلوكي الذي يتأثر بالخلفية الاجتماعية. فالإنسان يختلف من مكان إلى آخر تبعاً للثقافات المختلفة التي تؤثر في سلوكه(دويكات،2013، ص116).

لذلك تختلف مشكلة الطلاق ما بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي الذي يمتاز بمحافظته على العادات والتقاليد، وتمسكه بالقيم الاجتماعية، والتي بدورها تؤثر على سلوك الإنسان الريفي. لذلك نلاحظ في أغلب البلدان تزايد أعداد حالات الطلاق في المدن عنها في الريف، بسبب الظروف الاجتماعية التي تؤثر على سلوكهم، حيث أن النظرة الاجتماعية للطلاق في الحضر تختلف عن الريف، مما يؤثر في سلوكهم.

وسيتم تمثيل التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في محافظات المملكة على خرائط وإجراء تحليل للرسوم البيانية المنتجة لإظهار حجم التباين الجغرافي في توزيع تلك الحالات. فدراسة مشكلة الطلاق مع ربطها بأماكن توزعها الجغرافي(ريف ،حضر) يسهم في اكتشاف العلاقات المكانية، كما يمكن أن يساعد في وضع المخططات والمقترحات اللازمة للحد من انتشار هذه الظاهرة.

الدراسات السابقة

أجرى الشبول، أيمن (2010)، دراسة بعنوان"المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق (دراسة انثروبولوجية في بلدة الطرة)". هدفت إلى وصف التحولات والمتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لظاهرة الطلاق وتحليلها ودورها في تزايد نسبته في بلدة الطرة. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الانثروبولوجي المستند على الملاحظة والمعاينة والوصف الاثنوغرافي لبعض الحالات الدراسية. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين ثقافة المجتمع وقيمه ومعتقداته وقناعاته وبين تزايد نسب الطلاق. وكان للمتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية علاقة مباشرة في زعزعة أسس القيم الدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبناء الاجتماعي.

كما، قام العثمان، حسين (2010) بدراسة عنوانها"أسباب الطلاق وعلاقتها ببعض المتغيرات في المجتمع الأردني"، هدفت إلى معرفة أسباب الطلاق في المجتمع الأردني ومعرفة العلاقة بين الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمطلقين والمطلقات من جهة، وأسباب الطلاق من جهة أخرى. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي لجمع البيانات بوساطة استمارة تتضمن أسئلة تتعلق بالخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمطلقين والمطلقات. وقد أظهرت النتائج أن أسباب الطلاق ترجع الى طبيعة المعاملة بين الزوجين ككثرة الجدال، والعناد والتعصب في الرأي، فضلاً عن مشكلات اقتصادية وأسباب تقليدية، كتدخل الأهل في شؤون الزوجين. وكشفت نتائج الاحصاء التحليلي وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين الجنس، والمستوى التعليمي، ودخل الأسرة، ومدة الزواج من جهة وأسباب الطلاق من جهة أخرى.

جاءت دراسة الغزوي، فهمي (2007) المعنونةب"الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للطلاق في شمال الأردن: دراسة ميدانية في محافظة اربد"، أظهرت أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي الى وقوع الطلاق في شمال الأردن. وقد استندت الدراسة على عينة من المطلقين الأردنيين القاطنين في محافظة اربد، وعددها 170 حالة. وكشفت الدراسة عن مجموعة من العوامل المؤدية للطلاق مثل: تدخل الأهل، والجهل بالحياة الزوجية، وعمل المرأة، وقصر فترة الخطوبة. كما بينت أن هناك مجموعة من العوامل لا تؤدي الى وقوع الطلاق مثل: الزواج المبكر، والفرق في السن، والدخل، وعدم الإلتزام بالشعائر الدينية.

أما الدراسة التي قامت بها لامية، بوبيدي (2007)، بعنوان"الطلاق: دراسة سوسيولوجية للعوامل والآثار" تناولت موضوع الطلاق وانعكاساته على المطلقة والمجتمع والأطفال. وهدفت إلى بيان أهم العوامل الاجتماعية والثقافية للطلاق، وآثاره على المطلقة والأطفال والمجتمع.

وأظهرت النتائج أن المجتمع ينظر نظرة سلبية إلى المرأة المطلقة، كما أظهرت النتائج المشاكل التي تواجهها المطلقة كالمشاكل المادية، واللجوء إلى طريق الانحراف، أو التسول لجني المال.

وهدفت دراسة جلابنة، محمد نايف (2006)، المعنونة بـ "ظاهرة الطلاق في محافظة عجلون الأسباب والآثار"، إلى التعرف على ظاهرة الطلاق في محافظة عجلون من خلال معرفة أسباب الطلاق وآثاره على المطلقين في محافظة عجلون. واعتمد الباحث المسح الاجتماعي منهجاً له، واستخدام استبانه وزعت على المطلقين في محافظة عجلون خلال الفترة (1999-2004). وقد أظهرت النتائج وجود مجموعة من الأسباب المؤدية إلى الطلاق منها تدخل الأهل، وقصر فترة الخطوبة. أما فيما يتعلق بآثار الطلاق على المطلقين أظهرت النتائج أن الطلاق يؤدي الى عزلة المطلقات اجتماعياً أكثر من المطلقين. وأن الطلاق يؤدي إلى صعوبة تكيف الأطفال اجتماعياً، ولا يؤدي الى تدني المستوى الصحي، أو إلى سلوكيات غير سوية للأطفال.

كما قامت كل من عبد الجليل، زينب محمد وهنية السباعي (2006)، بدراسة عنوانها "العوامل المؤثرة في معدلات الطلاق عند الأسر السعودية". هدفت إلى الكشف عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤثر في معدلات الطلاق بين الأزواج والزوجات عند الأسر السعودية بمدينة جدة. وتم تصميم استبانة تضمنت العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في معدل الطلاق، وزعت على عينة عشوائية مؤلفة من 120سيدة مطلقة من العاملات بجامعة الملك عبد العزيز. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل البيانات إحصائياً عن طريق الحاسب الآلي باستخدام برنامجي SPSS,SAS. وقد أظهرت النتائج دور العوامل الاجتماعية المؤثرة في معدلات الطلاق وأهمها تعدد الزوجات، وتدخل الأهل والأقارب في شؤون الزوجين. كما أوضحت الدراسة أهم النتائج الاقتصادية المؤثرة في الطلاق وهي: محدودية دخل الأسرة، البطالة، الاعتداء على أموال الطرف الأخر.

كما، أجرى كل من القيسي، سليم و قبلان المجالي (2000) دراسة بعنوان "أسباب الطلاق في محافظة الكرك-الأردن". هدفت إلى التعرف على بعض المتغيرات ذات العلاقة بحدوث الطلاق في محافظة الكرك. اعتمد الباحثان على عينة مقصودة اشتملت 224 مطلق ومطلقة. وكشفت نتائج الدراسة أن صغر العمر، و قصر مدة الزواج، وتدني الدخل، والخلافات بين الشريكين خلال فترة الخطوبة، وعدم التجانس في الزواج والطباع، والنزاعات والخلافات والتوتر يزيد من احتمال الطلاق.

الغانم، كلثم (1998) دراسة بعنوان "ظاهرة الطلاق في المجتمع القطري: دراسة ميدانية عن أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث الطلاق في المجتمع القطري". و حدد فيها التغير الاجتماعي الذي حدث على المجتمع القطري وانتقاله من مجتمع بسيط إلى مجتمع معقد، مما أثر على البناء

الاجتماعي سلباً، كما كان لانتشار التعليم و وسائل الاتصال الحديثة، و ازدياد معدل الحضرية أثراً في حدوث الطلاق. و قد أجريت الدراسة على عينة من الذكور والإناث الذين مروا بتجربة الطلاق في الفترة مابين 1989 و 1994م. وحاولت فحص أثر بعض المتغيرات مثل أوضاع السكن، ودرجة القرابة بين الزوجين، وعدد الأبناء والزوجات في قرار الطلاق.

وفي دراسة ثاقب، فهد (1996)، المعنونة ب"أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي:دراسة ميدانية" حاول الباحث الكشف عن أهم أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي، وتحليل مواقف المطلقات تجاه أسباب الطلاق، باستخدام عينة من المطلقات الكويتيات في السنوات 90-91-1992. وقد أظهرت النتائج أن أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي تتعلق بسوء المعاملة، والفساد، و السكن مع أهل الزوج، الخلاف مع الأهل، و مشاكل مالية، ومشاكل النفور وعدم الاقتناع. وأظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسباب الطلاق والمدة الزمنية للزواج، ومدة الإقامة مع الزوج، ومستوى تعليم المطلق، والدخل الشهري للمطلق والمطلقة.

وفي دراسة قامت بها الخطيب، سلوى عبد الحميد (1993) عنوانها "الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي: دراسة تحليلية" تناولت ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، وأسباب ارتفاع معدلاتها. وقد استندت الباحثة في دراستها على عينه قدرها 204 حالة طلاق وردت إلى محكمة الضمان والأنكحة في مدينة الرياض خلال شهر واحد من عام 1406هـ. و أوضحت الدراسة أن أهم أسباب الطلاق في المجتمع السعودي تعود إلى ظاهرة الزواج المبكر، وطريقة الزواج التقليدي، واختلاف الطباع، وتدخل الأهل، وتفاوت المستوى التعليمي. كما أوضحت الدراسة أن هناك عدة متغيرات تؤثر في الطلاق مثل تفاوت مستوى تعليم الزوجين، وأعمارهما، وعدد سنوات الزواج، وعدد الأطفال.

وأخيراً، برهوم، محمد (1986)، دراسة حول"ظاهرة الطلاق في الأردن:دراسة ميدانية" على عينة مطلقين مؤلفة من 250 حالة مدرجة في دفاتر المحاكم الشرعية لمدينة عمان في عام 1982. تناولت أهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بوقوع الطلاق، وآثاره السلبية على المجتمع الأردني. وقد أظهرت النتائج أن تدخل أهل الزوجين في حياة الأسرة، وعدم تعارف الزوجين على بعضهما البعض قبل الزواج يؤدي في كثير من الأحيان الى وقوع الطلاق. كما تزداد نسبة الطلاق بين غير المتعلمات أكثر من المتعلمات.

منطقة البحث

تقسم المملكة الأردنية الهاشمية إلى 12 محافظة، تتوزع على ثلاثة أقاليم هي: إقليم الشمال ويضم محافظات اربد، جرش، عجلون، و المفرق، وإقليم الوسط ويضم عمان، الزرقاء، البلقاء،

مادبا، وإقليم الجنوب و يضم محافظات الكرك، الطفيلة، معان، والعقبة. وتقسم هذه المجافظات إلى ألوية وأقضية يتبع لها مناطق ومدن وقرى(http://www.ks.gov.jo/2013/11/16.

وتقع محافظة اربد التي أجريت فيها الدراسة في شمال المملكة الأردنية الهاشمية، على بعد نحو 70 كم شمال العاصمة. وتحتل مدينة اربد المرتبة الثالثة بين مدن المملكة من حيث عدد السكان في بعد مدينتي عمان والزرقاء، حيث يقدر عدد سكانها نحو 1,137,100 نسمة أي ما نسبته 17,8% من عدد سكان المملكة. وتتكون محافظة اربد من 9 ألوية، تقدر مساحتها بحوالي1571.8كم2 أي ما نسبته 1.8% من مساحة المملكة.

2013/1/1(http://www.mop.gov.jo)

الشكل رقم (1)

منطقة البحث

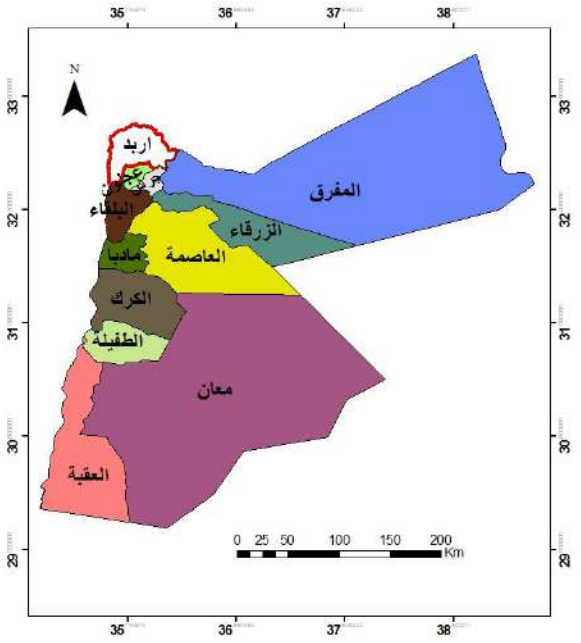

المصدر: من عمل الباحثين

التطور التاريخي لحالات الطلاق في الأردن بين عامي (2000 و2011)

للتعرف على حجم مشكلة الطلاق في الأردن، سيتم عرض بيانات الطلاق في المملكة في فترة اثنا عشر عاماً بين 2000- 2011 و قد تم استخلاص هذه البيانات من التقرير السنوي لدائرة قاضي القضاة لعام 2011. (الجدول رقم (1))

الجدول رقم (1)

التطور التاريخي لحالات الطلاق في المملكة (2000-2011)

السنة	عدد حالات الطلاق في المملكة	عدد عقود الزواج في المملكة	نسبة حالات الطلاق من عقود الزواج(%)
2000	1861	46684	3.9
2001	1956	50648	3.8
2002	1879	48747	3.8
2003	1898	51440	3.7
2004	1849	56570	3.2
2005	2181	58932	3.7
2006	2604	62612	4.2
2007	3105	65027	4.7
2008	3479	66581	5.2
2009	2939	64738	4.5
2010	4883	62584	7.8
2011	3727	64257	5.8

المصدر: من عمل الباحثين استنادا للتقرير الاحصائي السنوي لدائرة قاضي القضاة لعام 2011.

يتضح من الجدول رقم 1 تطور أعداد حالات الطلاق والزواج لدى المحاكم الأردنية خلال الفترة المذكورة. حيث نلاحظ التزايد المستمر في أعداد حالات الطلاق على مدى الإثني عشر سنة الأخيرة، نتيجة طبيعية لزيادة حالات الزواج، والزيادة المستمرة في أعداد السكان. ويبين الشكل رقم 2 أنه في عام 2010 حدثت زيادة كبيرة في معدلات الطلاق حيث بلغت 4883 حالة، أو ما يعادل 7,8% من الحالات الزواج في نفس العام، يليه عام 2011 الذي بلغت فيه عدد حالات الطلاق 3727 حالة وبنسبة 5.8% من إجمالي حالات الزواج في نفس العام. بينما انخفضت أعداد حالات الطلاق في عام 2004 إلى 1849حالة وبنسبة 3.2% من إجمالي حالات الزواج، ثم عام 2000 الذي بلغت فيه عدد حالات الطلاق 1861حالة وبنسبة 3.9% من مجمل حالات الطلاق. ويمكن أن نعزو سبب الطلاق في الاردن بشكل عام، الى التحولات

والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مرت بها البلاد، وانعكست على الحياة الاجتماعية، مما كان له عميق الأثر في العلاقات الاجتماعية والأسرية التي أسهمت بدورها في تزايد حالات الطلاق في الاردن.

شكل رقم(2)

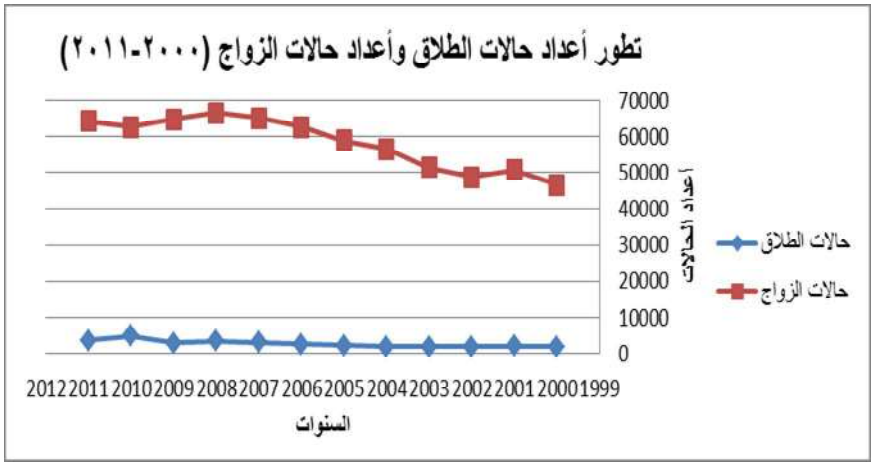

المصدر: من عمل الباحثين

التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق على محافظات المملكة (2000-2011)

يتفاوت التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق من محافظة لأخرى، ومن عام لآخر. فنلاحظ من الجدول رقم 2 وحسب المجموع الكلي لحالات الطلاق في كل محافظة خلال السنوات 2000-2011، أن أعلى أعداد حالات طلاق كانت في محافظة العاصمة بعدد 14,026 حالة وبنسبة 43.4% من مجموع حالات الطلاق في المملكة، يليها محافظة الزرقاء بعدد 5,866 حالة وبنسبة 18.1% من مجموع حالات الطلاق في المملكة ، ثم محافظة اربد بعدد 5,420 حالة وبنسبة 16,7%. بينما كان أقل عدد حالات طلاق في محافظة الطفيلة بعدد 236 حالة وبنسبة 0.72% من مجموع حالات الطلاق في المملكة، يليها محافظة عجلون بعدد 415 حالة وبنسبة 1.3% ، وأخيراً محافظة معان بعدد 468 حالة وبنسبة 1.4%.

جدول رقم(2)

أعداد حالات الطلاق في محافظات المملكة خلال الأعوام(2000-2011)

المحافظة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
العاصمة	883	892	848	825	789	988	1152	1395	1526	1169	1980	1579	14026
اربد	301	312	295	623	310	347	436	457	555	506	952	623	5420
الزرقاء	373	386	334	354	391	424	483	602	528	469	941	581	5866
البلقاء	74	77	106	113	126	126	163	194	194	204	314	249	1940
الكرك	30	41	29	36	41	40	38	63	83	106	79	118	704
معان	24	25	26	20	26	25	39	44	52	58	60	69	468
المفرق	64	73	119	70	57	48	85	105	183	153	176	161	1294
الطفيلة	5	1	10	7	7	18	19	26	34	29	36	44	236
مادبا	35	42	27	41	38	62	75	72	120	65	181	106	864
عجلون	14	22	19	19	19	29	27	45	48	56	75	42	415
العقبة	30	31	25	49	32	38	49	53	62	66	73	93	601
جرش	28	54	41	38	13	36	38	49	94	58	16	62	527
المجموع	1816	1956	1879	1898	1849	2181	2604	3105	3479	2939	4883	3727	32361

المصدر: دائرة قاضي القضاة عمان (2011).

مقارنة نسب حالات الطلاق في محافظات المملكة بين عامي 2000 و 2011

يبين الجدول رقم 3 نسب حالات الطلاق والزواج في محافظات المملكة في عام 2000. حيث يلاحظ ارتفاع نسب حالات الزواج يرافقها ارتفاع في نسب حالات الطلاق كما هو الحال في محافظة العاصمة التي تحتل المرتبة الأولى بنسبة 41.2% و47% على التوالي. تليها محافظة الزرقاء بنسبة 17.7% و20%على التوالي. ثم محافظة اربد بنسبة 17.2% و16% على التوالي.

الجدول رقم (3)

نسب حالات الطلاق و الزواج في المحافظات بالنسبة لمجموع حالات الطلاق والزواج في المملكة لعامي (2000) و(2011)

المحافظة	عام 2000		عام 2011	
	نسب حالات الزواج في المملكة(%)	نسب حالات الطلاق المملكة(%)	نسب حالات الزواج في المملكة(%)	نسب حالات الطلاق المملكة(%)
العاصمة	41.2	47	38	42
اربد	17.2	16	20	17
الزرقاء	17.7	20	15	16
البلقاء	5.8	3.9	6.5	7
الكرك	3.5	1.6	3.4	3
معان	1.6	1.3	2	2
المفرق	3.8	3.4	4	4
الطفيلة	1.05	0.27	1.2	1.2
مادبا	2.7	1.9	2.8	2.8
عجلون	1.8	0.75	1.1	1.1
العقبة	1.2	1.6	2.5	2.5
جرش	2.6	1.5	1.6	1.6

المصدر: من عمل الباحثين استنادا للتقرير الاحصائي السنوي لدائرة قاضي القضاة لعام 2011.

كما يتضح من الشكل رقم 3 و 4 تدني هذه النسب في محافظة الطفيلة بنسبة 0.27% من اجمالي نسب الطلاق في المملكة، يليها عجلون بنسبة 0,75% ثم محافظة معان بنسبة 1.3%، وذلك بسبب انخفاض نسب حالات الزواج في هذه المحافظات التي كانت فيها نسب حالات الزواج 1.05%، 1.8%، 1.6% من مجموع نسب الطلاق في المملكة على التوالي.

الشكل رقم(3)

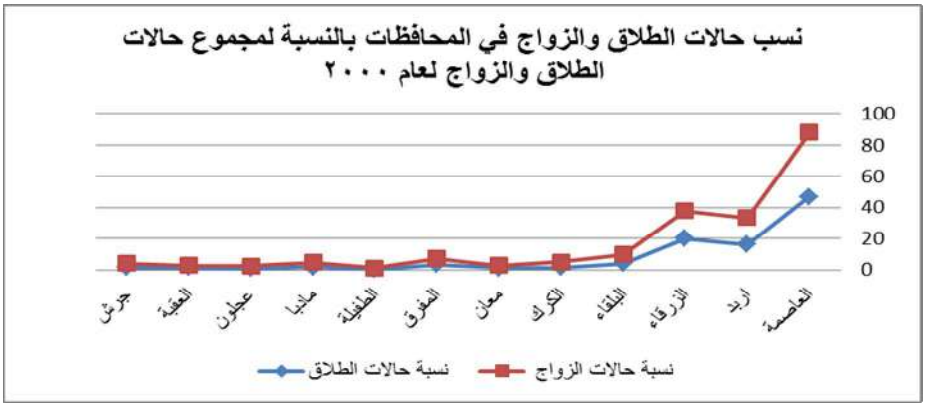

المصدر: من عمل الباحثين

الشكل رقم(4)

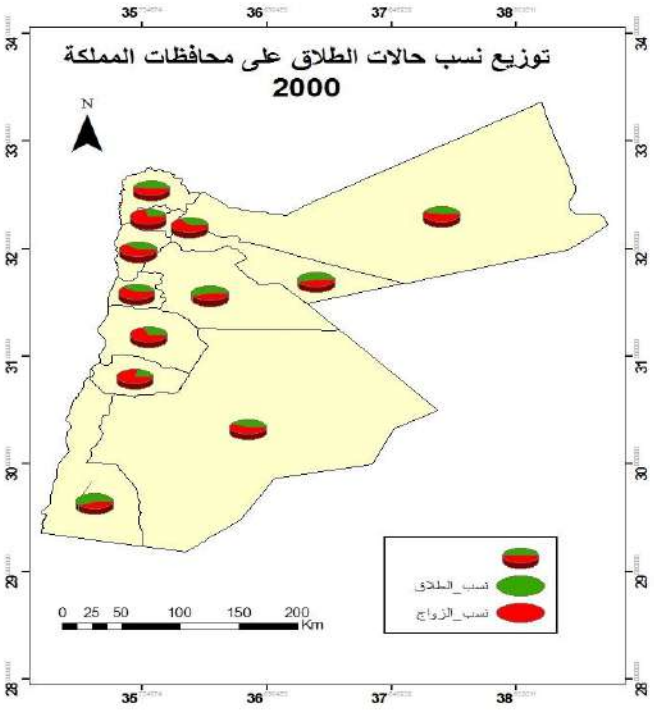

المصدر: من عمل الباحثين.

كذلك يبين لنا الجدول 3 نسب حالات الطلاق والزواج في محافظات المملكة في عام 2011، حيث الارتفاع الكبير والملحوظ في نسب حالات الزواج والتي يرافقها ارتفاع في نسب حالات الطلاق مقارنةً مع نسب حالات الزواج والطلاق في عام 2000. فمن خلال الشكل رقم 5 تبين أن محافظة العاصمة احتلت المرتبة الأولى بنسبة 42% من اجمالي عدد حالات الطلاق في المملكة، ونسبة زواج 38% من اجمالي عدد حالات الزواج في المملكة، تلتها محافظة اربد بنسبة 17%ثم محافظة الزرقاء. بينما يتضح من خلال الشكل رقم 6 أن أقل أعداد حالات طلاق كانت في محافظة عجلون، تلتها الطفيلة ثم محافظة جرش، وذلك بسبب انخفاض نسب حالات الزواج في هذه المحافظات.

الشكل رقم (5)

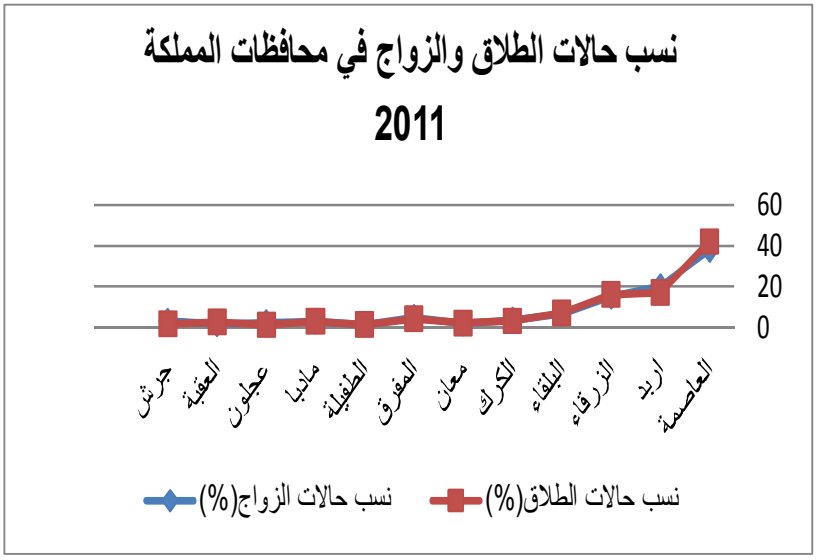

المصدر: من عمل الباحثين.

الشكل رقم (6)

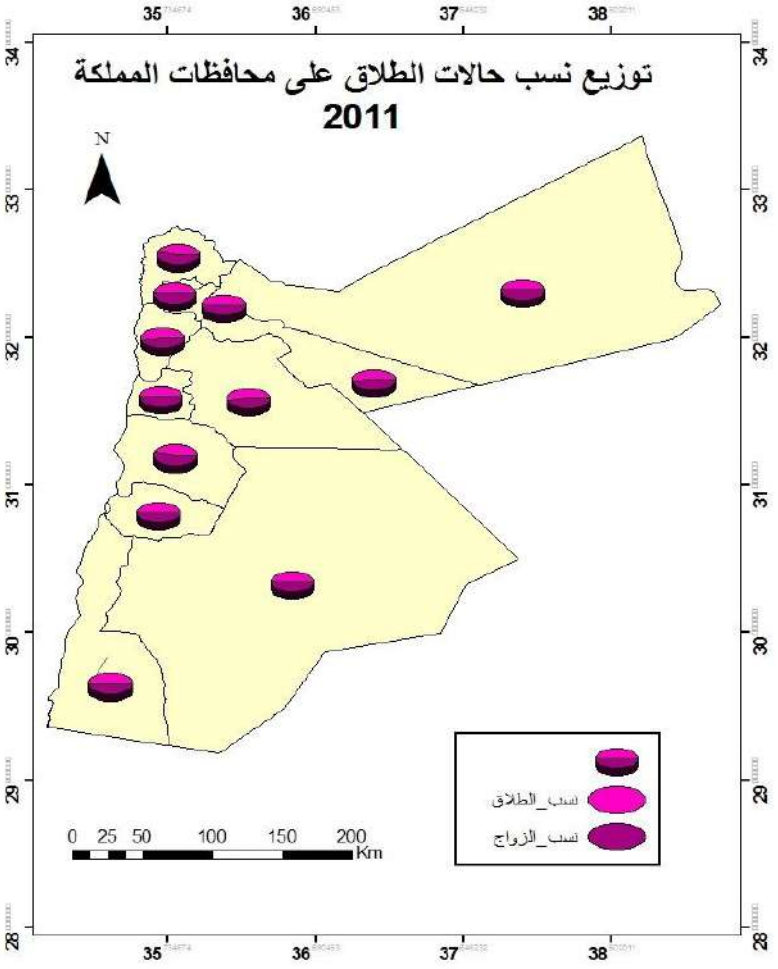

المصدر من عمل الباحثين

تصنيف حالات الطلاق حسب أقاليم المملكة في الفترة من 2000-2011

يشكل سكان إقليم الوسط نحو 62.8% من مجموع سكان المملكة، مقابل 27.8% في إقليم الشمال، و9.4% في إقليم الجنوب. وتبعاً لذلك تتباين نسب حالات الطلاق من إقليم لآخر. فيظهر الجدول رقم 4 التطور الزمني لحالات الطلاق في أقاليم الأردن في الفترة من 2000-2011، والتوزيع الجغرافي لحالات الطلاق حسب الأقاليم. فنلاحظ الزيادة الكبيرة في نسب حالات

الطلاق في إقليم الوسط الذي يميل سكانه إلى نمط الحياة الحضرية. مقارنة مع إقليم الشمال الذي يعيش معظم سكانه حياة ريفية، و الذي يحتل المركز الثاني في نسب حالات الطلاق، بينما توجد أقل نسب الطلاق في إقليم الجنوب الذي يميل سكانه لحياة البداوة. ويعود التفاوت في نسب حالات الطلاق بين الأقاليم إلى التفاوت في نسب حالات الزواج بينها.

الجدول رقم (4)

نسب حالات الطلاق في أقاليم المملكة(2000-2011)

السنة/ الاقليم	الشمال(%)	الوسط(%)	الجنوب(%)
2000	21.1	73.3	4.7
2001	23.5	71.4	5.01
2002	25.3	70	4.8
2003	23.8	70.2	5.9
2004	21.5	72.6	5.7
2005	21.1	73.3	5.5
2006	22.5	71.9	5.6
2007	21.1	72.8	6.0
2008	25.2	68.1	6.6
2009	26.3	64.9	8.8
2010	25	70	5.1
2011	23.8	67.5	8.7

المصدر: من عمل الباحثين استنادا للتقرير الاحصائي السنوي لدائرة قاضي القضاة لعام 2011

كما يظهر الشكل رقم 7 تذبذب نسب حالات الطلاق في الأقاليم الثلاث من عام 2000 إلى عام 2011، حيث سجلت أعلى نسب حالات الطلاق في إقليم الشمال في عام 2009 وبنسبة 26.3%، يليها عام 2002 وبنسبة 25.3%، وانخفضت في الأعوام 2000 و 2005 و2007 بنسبة 21.1%. بينما سجلت أعلى نسب حالات الطلاق في اقليم الوسط في عامي، 2005 2000 بنسبة 73.3%، وأقل نسبة طلاق كانت 64.9% في عام 2009، أما في اقليم الجنوب فسجلت في عام 2009 أعلى نسب الطلاق وهي 8.8% يليها عام 2011 بنسبة 8.7%، وأدنى نسبة 4.7% كانت في عام 2000.

الشكل رقم (7)

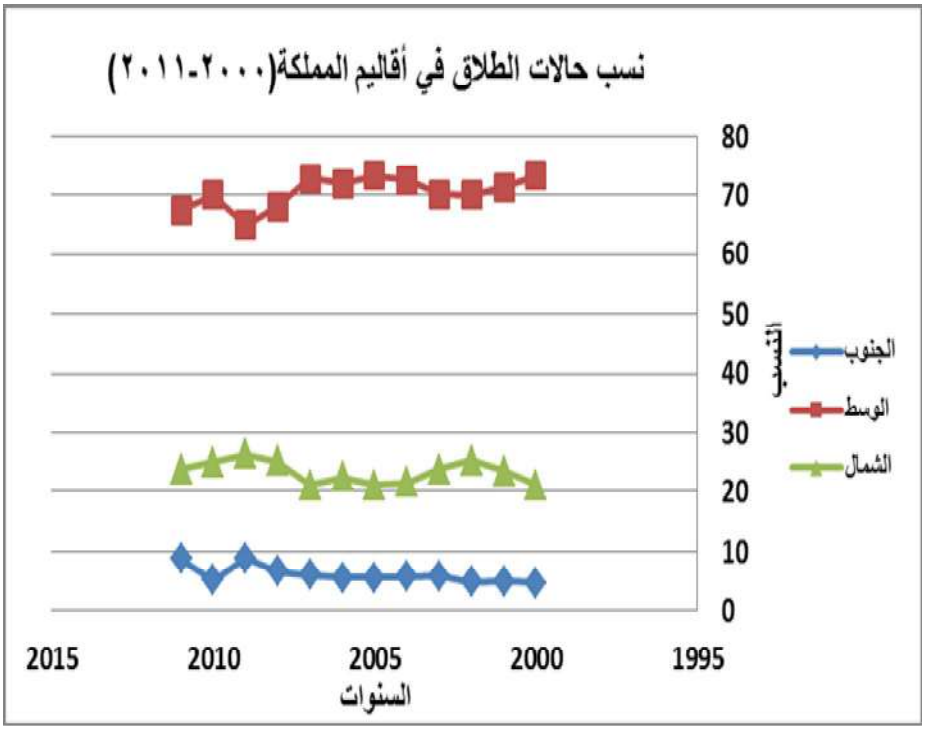

المصدر: من عمل الباحثين

نسب حالات الطلاق الى نسب السكان في محافظات المملكة لعام 2011

ترتبط نسب الطلاق بنسب السكان التي تختلف من محافظة لأخرى. فنجد أن أعلى نسبة طلاق كانت في محافظة العاصمة و بنسبة 42% من مجموع نسبة الطلاق في المملكة، نتجت عن ارتفاع نسبة السكان فيها، حيث بلغت 39% من مجموع نسب السكان في المملكة. يليها محافظة اربد التي بلغت نسبة السكان فيها 17.8% من مجموع نسب السكان في المملكة، مع ارتفاع في نسبة الطلاق الى 6.7%من مجموع نسبة الطلاق في المملكة. (جدول رقم 5)

جدول رقم (5)

نسب الطلاق إلى نسب السكان في محافظات المملكة لعام (2011)

المحافظة	نسب الطلاق (%)	نسب السكان (%)
العاصمة	42	39
البلقاء	6.7	6.7
الزرقاء	15.6	14.9
مادبا	2.8	2.5
اربد	16.7	17.8
المفرق	4.3	2.3
جرش	1.7	3
عجلون	1.1	2.3
الكرك	3.2	3.9
الطفيلة	1.2	1.4
معان	1.9	1.9
العقبة	2.5	2.2

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات دائرة الاحصاءات العامة لعام 2011.

ويظهر الشكل رقم 8 أن محافظة الطفيلة التي لا يزيد نسبة سكانها عن 1.4% من مجموع السكان في المملكة جاءت في المرتبة الأخيرة، وانخفضت فيها نسبة الطلاق إلى 1.2%.

الشكل رقم (8)

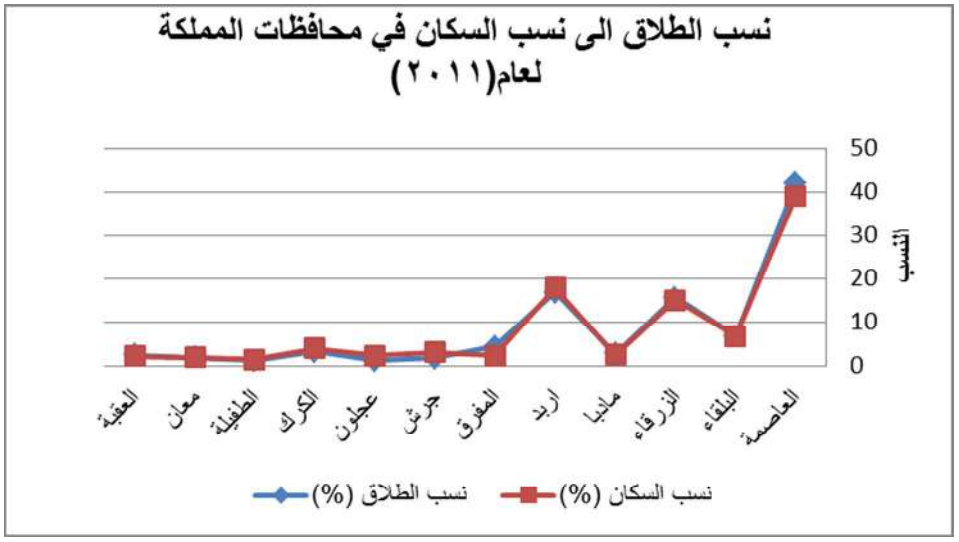

المصدر:من عمل الباحثين

كما يظهر الشكل رقم 9 أن محافظتي العاصمة واربد تحتلان المرتبة الأولى والثانية على التوالي في ارتفاع نسب الطلاق والتي نتجت عن ارتفاع نسب السكان في هذه المحافظات. بينما انخفضت نسبة الطلاق في محافظة الطفيلة التي انخفضت فيها نسب السكان أيضاً.

الشكل رقم (9)

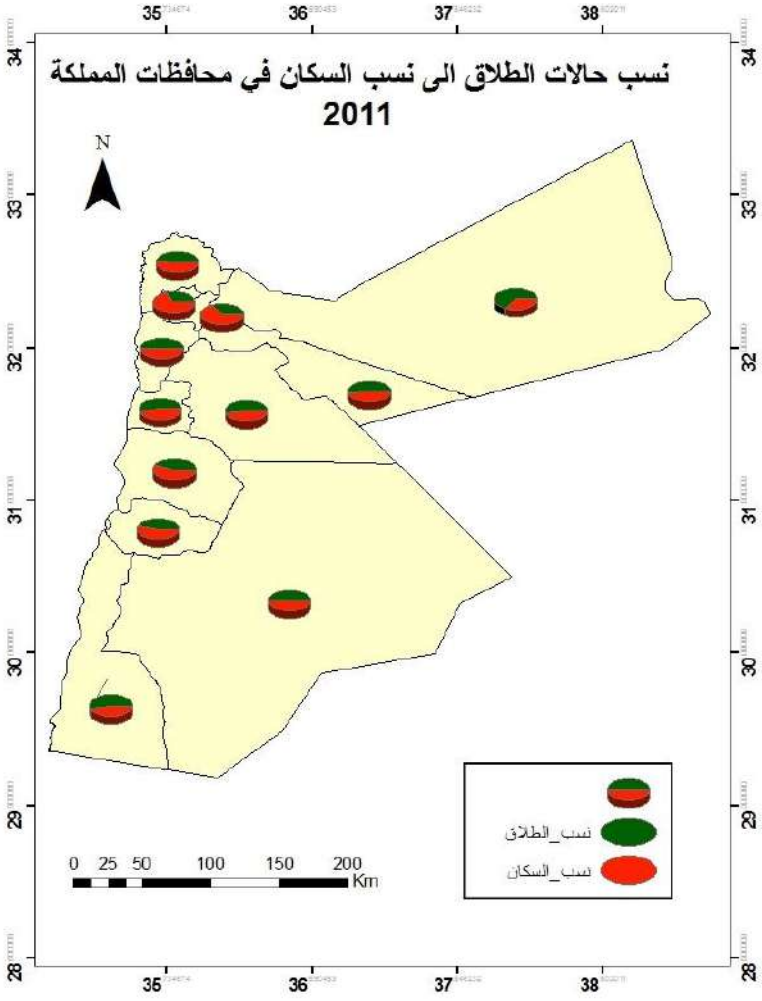

المصدر من عمل الباحثين.

لبيان نسب حالات الطلاق من حالات الزواج في محافظات المملكة سيتم دراسة عامي 2000 و 2011. و يلاحظ من الجدول رقم 6 تفاوت نسب حالات الطلاق من حالات الزواج تبعاً

للمحافظة. فقد بلغت نسبة الطلاق من حالات الزواج نحو 3,99 % في عام 2000. ارتفعت إلى نحو 5,8 % في عام 2011.

وقد ارتفعت نسب الطلاق من حالات الزواج في محافظة العقبة إلى 5,3% عام 2000، زادت إلى 9% عام 2011. تلاها محافظة العاصمة نسبة 4,6% عام 2000، و 6,5% عام 2011، وجاءت محافظة الطفيلة في قاعدة الهرم حيث لم تتجاوز نسب حالات الطلاق فيها 1,02%من حالات الزواج عام 2011، و 6,5% من نسب حالات الزواج عام 2011.

جدول رقم (6)

نسب حالات الطلاق من حالات الزواج لعامي 2000و2011

المحافظة	نسب حالات الطلاق من حالات الزواج %	
	2000	2011
العاصمة	4.6	6.5
اربد	3.7	5
الزرقاء	4.5	6.01
البلقاء	2.7	6
الكرك	2	5.4
معان	3.2	5.8
المفرق	3.6	5.3
الطفيلة	1.02	5.5
مادبا	2.7	6.2
عجلون	1.7	3
العقبة	5.3	9
جرش	2.3	3.05
المجموع	3.99	5.8

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات دائرة الاحصاءات العامة لعام 2011.

وزادت هذه النسبة في عام 2011 في محافظات المملكة، نتيجة طبيعية لزيادة حالات الزواج، حيث ما زالت محافظتي العقبة والعاصمة تحتلان المرتبة الأولى والثانية. وانخفضت نسبة حالات الطلاق من حالات الزواج في محافظة عجلون لتصل الى 3%. (الشكل (10).

الشكل رقم (10)

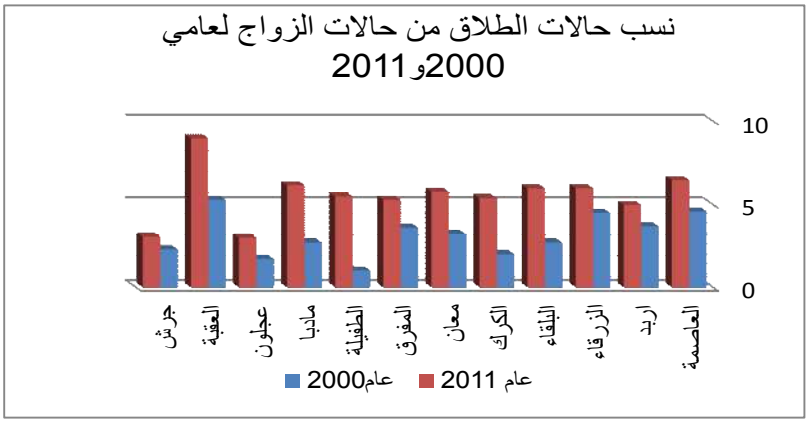

المصدر: من عمل الباحثين.

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة

يوضح الجدول رقم 7 الخصائص الديموغرافية لعينة البحث؛ والتي تظهر أن نحو 54.8% من أفراد العينة يقطنون المدينة، بينما بلغت نسبة الذين يسكنون القرية 45.2% حسب تعريف المبحوثات. وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي للزوجة فإن معظم أفراد العينة (المطلقات) كن يحملن الشهادة **الثانوية** والجامعية والاعدادية حيث كانت نسبتهن على التوالي: 46% و31.3% و 17.3%. أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للزوج فأعلى النسب كانت للشهادة الثانوية والإعدادية والجامعية، حيث كانت نسبهم على التوالي: 33.5% و27.2% و24.6%. وهذا يعني أن نحو نصف المطلقين من حملة الشهادة الثانوية (زوجات وأزواج). يليها فئة حملة الشهادة الجامعية بالنسبة للزوجات والاعدادية بالنسبة للأزواج. أي أن الطلاق يقل اذا كانت الدرجة العلمية التي يحملها الزوج هي الدرجة الجامعية.

وبالنظر إلى الحالة العملية لأفراد العينة فإن أكثر من ثلثي أفراد العينة لا يعملن وبنسبة 79%، بينما نسبة اللواتي يعملن من أفراد العينة بلغت 21% وهذا ينفي الانطباع العام عند أفراد المجتمع الذي يفترض أن عمل الزوجة قد يقود الى الطلاق. ويلاحظ من معطيات الجدول أن معظم حالات الطلاق تقع في الفترة من سنة إلى قبل نهاية السنة الخامسة من الزواج بنسبة

41.5%، و 26.1% في السنة الأولى من الزواج، و20.2% تتم قبل نهاية السنة العاشرة، ومن ثم يليها في الرتبة 12.1% لمن أمضوا في الزواج 10 سنوات فأكثر. وهذا يعني أن أكثر من 66% من حالات الطلاق تتم قبل نهاية السنة الخامسة من الزواج. مما يعني أن الزواج قد بدأ متعثراً، غير أن محاولات وجهود بذلت لاستمراريته غير أنها فشلت فكان لابد من إنهاءه.

الجدول رقم (7)

توزيع أفراد عينة البحث حسب متغيراتها

المتغير	الفئة/المستوى	العدد	النسبة المئوية%
الحالة التعليمية للزوجة	امي	2	.7
	ابتدائي	13	4.7
	اعدادي	47	17.3
	ثانوي	125	46.0
	جامعي فما فوق	85	31.3
الحالة التعليمية للزوج	امي	15	5.5
	ابتدائي	25	9.2
	اعدادي	74	27.2
	ثانوي	91	33.5
	جامعي فما فوق	67	24.6
الحالة العملية للزوجة	تعمل	57	21.0
	لا تعمل	215	79.0
مكان الاقامة	مدينة	149	54.8
	قرية	123	45.2
الدخل الشهري	100 دينار فاقل	21	7.7
	من 101 – 300 دينار	100	36.8
	من 301 – 500 دينار	100	36.8
	من 501 – 700 دينار	23	8.5
	من 701 دينار فاكثر	28	10.3
سنوات الزواج	اقل من سنة	71	26.1

المتغير	الفئة/المستوى	العدد	النسبة المئوية%
	من سنة – اقل من 5 سنوات	113	41.5
	من 5 سنوات – اقل من 10 سنوات	55	20.2
	من 10 سنوات فاكثر	33	12.1
طريقة الاختيار	طريقة التقليدية	216	79.4
	عن طريق المعرفة الشخصية	56	20.6
المجموع		**272**	**100**

المصدر: المسح الاجتماعي

وتشير بيانات الجدول إلى أن نسب حالات الطلاق تزيد عند أصحاب الدخول المتوسطة (100- 500 دينار) بنسبة 73.6%، وتناقصت النسبة بين الأفراد الذين زادت دخولهم عن 700 دينار فبلغت النسبة لديهم 10.3%، أما أصحاب الدخل المتدني (اقل من 100دينار) فبلغت نسبتهم 7.7%. ويلاحظ من البيانات إلى أن معظم حالات الطلاق تقع بين أفراد العينة اللواتي اخترن أزواجهن بالطريقة التقليدية بنسبة 79.4%، وكانت نسبة اللواتي تزوجن عن طريق المعرفة الشخصية 20.6%. مع ضرورة ملاحظة أن معظم الزيجات في المجتمع الأردني لا زالت زيجات تقليدية. ولذلك فانه من البديهي ارتفاع نسبة الطلاق في هذه الفئة.

مستوى تأثير المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية على حالات الطلاق

يتبين من الجدول رقم 8 أن مستوى تأثير العوامل التي أدت الى الطلاق من وجهة نظر المطلقات (متوسط)، بمتوسط حسابي 2.76، حيث جاءت العوامل الاجتماعية في المرتبة الأولى بمستوى (متوسط) وبمتوسط حسابي 3.04، تلاها العوامل الاقتصادية في المرتبة الثانية بمستوى (متدني) بمتوسط حسابي 2.46، وأخيراً العوامل الديمغرافية في المرتبة الثالثة بمستوى (متدني) بمتوسط حسابي 2.03.

الجدول رقم (8)

مستوى تأثيرالمتغيرات الثلاثة (الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية)على حالات الطلاق

رقم العامل	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	المستوى
2		**العوامل الاجتماعية**	3.04	.76	متوسط
3		**العوامل الاقتصادية**	2.46	1.07	متدني
1		**العوامل الديمغرافية**	2.03	.88	متدني جداً
		العوامل ككل	**2.76**	**.68**	**متوسط**

* الدرجة القصوى من (5) والدنيا من (1) حسب مقياس ليكرت الخماسي.

وكذلك يبين لنا الشكل رقم 11 ارتفاع نسبة تأثير العوامل الاجتماعية على حالات الطلاق، تلاها العوامل الاقتصادية والعوامل الديموغرافية بمستوى متدني.

الشكل رقم (11)

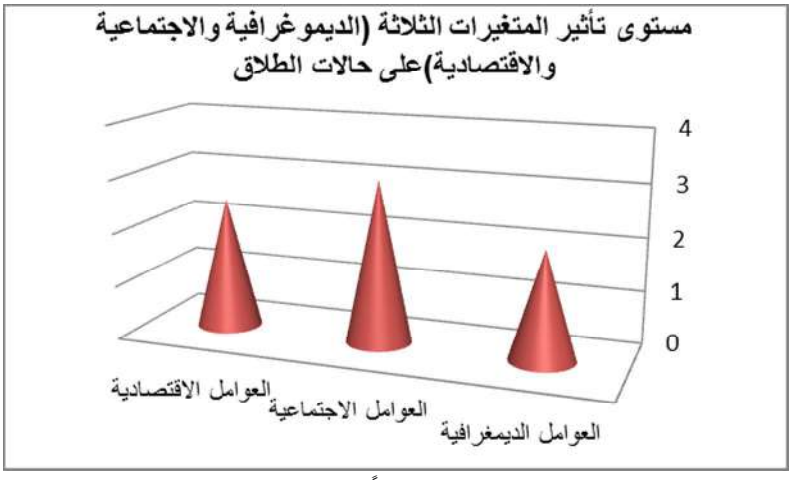

المصدر:من عمل الباحثين استناداً الى بيانات الاستبيان.

أثر المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية على حالات الطلاق

أن أحد أهم فرضيات البحث هو وجود علاقة دالة احصائياً بين المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وحالات الطلاق. وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) (One Sample t-test) للعينة الواحدة على تقديرات أفراد عينة الدراسة – المطلقات – على كل عامل من العوامل الثلاثة (العوامل الديمغرافية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الاقتصادية)، بافتراض أن الوسط الفرضي هو (3) بمعنى 3 فأعلى يوجد أثر للعامل، أقل من 3 لا يوجد أثر للعامل، كما تم استخدام تحليل الانحدار Multiple Regression للكشف عن مستوى تأثير كل متغير من المتغيرات، ومثلها كل مجال من مجالات الدراسة المؤثرة في الطلاق. حيث تقيس المتوسطات قوة تأثير المجالات و المتغيرات و يقيس الانحدار نسبة مساهمة كل مجال أو كل متغير في حدوث الطلاق.

فيظهر الجدول رقم 8 قوة تأثير المجالات الثلاث على حدوث الطلاق حيث كانت المتغيرات الاجتماعية ذات تأثير متوسط، والعوامل الاقتصادية ذات تأثير متدني، أما العوامل الديموغرافية فقد كان متدنياً جداً. على اعتبار أن المتوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي هو 3.

1) المتغيرات الديموغرافية

أظهر تحليل الانحدار المتعدد الهادف الى بيان تأثير كل متغير من المتغيرات الديموغرافية على حدوث الطلاق، على اعتبار أن كافة عينة الدراسة هن من المطلقات، وبالتالي، فقد حدث الطلاق وغاية التحليل هو قياس نسب تأثير كل متغير في كل مقولة من مقولات الدراسة في مجال المتغيرات الديموغرافية على حدوث الطلاق.

وقد أظهرالجدول رقم 9 تأثير ثلاث من خمس متغيرات على حدوث الطلاق بدلالة إحصائية، لا تتجاوز فيها نسبة الشك في تأثيره على حدوث الطلاق 0,05%. وهذه المتغيرات هي "أثر وجود فروق في العمر" بين الزوج والزوجة كأحد أهم المتغيرات التي أحدثت الطلاق وبدلالة إحصائية قيمتها 0,000. أي أن نسبة الطلاق تتزايد مع زيادة الفروق في العمر بين الزوجين. تلاها المتغير " كثرة عدد الأطفال في الأسرة" وبدلالة إحصائية 0,000. وبما أن الاستبيان لم يستفسرعن عدد الأطفال في أسرة المطلقة، فإننا لا نعرف كم عدد الأطفال الذي يؤدي إلى زيادة معدلات الطلاق بين الزوجين. والمتغير الثالث ذو الدلالة الإحصائية الذي أثر على حدوث الطلاق هو "عقم الزوجة" حيث بلغت قيمة t له 3,207 وبدلالة إحصائية 0,002.

الجدول رقم (9)

أثر المتغيرات الديموغرافية للمطلقات على حالات الطلاق

الرقم	المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	الدلالة الإحصائية
1	وجود فروق في المستوى التعليمي	2.50	1.56	1.205	0.229
2	وجود فروق في العمر	2.76	1.51	5.767	0.000
3	عقم الزوجة	1.67	1.22	3.207	0.002
4	إنجاب الزوجة للأطفال الإناث (فقط)	1.62	1.09	0.548	0.584
5	كثرة عدد الأطفال في الأسرة	1.62	1.15	5.453	0.000

***المتغير التابع: حالات الطلاق** $R^2 = 0.414$ **R = 0.644**

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد لبيان تأثير كل عامل من العوامل الديموغرافية على حالات الطلاق، تبين أنه كان للمتغير الديموغرافي "وجود فروق في العمر" أكبر الأثر على حالات الطلاق حيث بلغت قيمة (t) 5.767، يليه كثرة عدد الأطفال في الأسرة حيث بلغت قيمة (t) 5.453، ثم عقم الزوجة حيث بلغت قيمة (t) 3.207. ولم يظهر أي تأثير لباقي العوامل الديموغرافية على حالات الطلاق. الشكل رقم 12.

الشكل رقم (12)

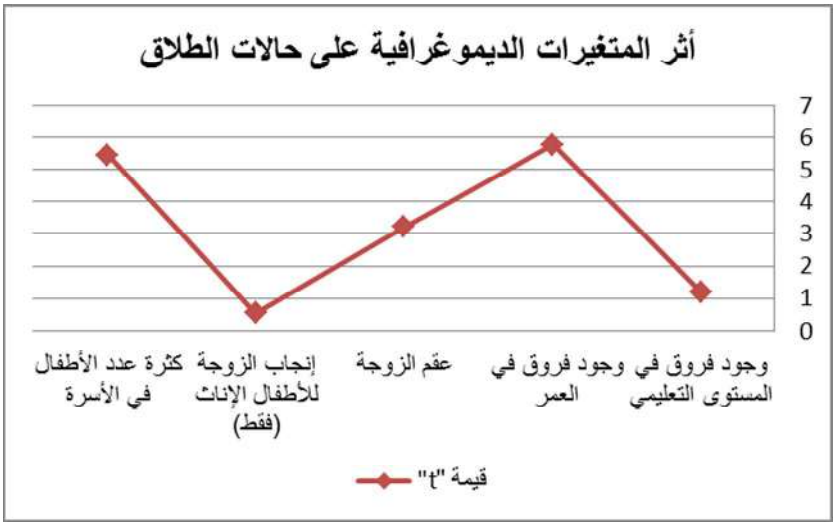

المصدر:من عمل الباحثين

2) المتغيرات الاجتماعية

لقياس معدل تأثير كل متغير من المتغيرات الاجتماعية على حدوث الطلاق، اجرى اختبار الانحدار المتعدد. وأثبت التحليل أن كل متغير من المتغيرات الثمانية عشر تأثر على حدوث الطلاق وبدلالة إحصائية. وللكشف عن حجم تأثير كل متغير يجب النظر الى قيمة (t) من خلال الجدول رقم 10.

الجدول رقم (10)

أثر المتغيرات الاجتماعية للمطلقات على حالات الطلاق

الرقم	المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	الدلالة الإحصائية
1	خيانة الزوج	4.11	1.33	4.290	0.000
2	اختلاف العادات بين الزوجين	2.81	1.64	6.878	0.000
3	انشغال الزوج المستمر	3.01	1.73	3.592	0.000
4	ضعف الوازع الديني عند الزواج	3.14	1.68	3.266	0.001
5	الإجبار على الزواج	4.18	1.36	2.495	0.013
6	خروج المرأة للعمل	2.31	1.60	5.331	0.000
7	الانشغال الزائد بوسائل الاتصال الاجتماعي كالفيسبوك	2.41	1.63	2.664	0.008
8	تدخل الأهل والأقارب في شؤون الزوجين	3.83	1.51	2.384	0.018
9	وجود أكثر من زوجة في عصمة الزوج	3.54	1.56	2.960	0.003
10	هجر الزوج للزوجة	3.96	1.41	4.994	0.000
11	سوء اختيار الزوج	4.28	1.30	1.987	0.048
12	مرض الزوج	2.48	1.65	5.074	0.000
13	الخلافات المستمرة	2.56	1.71	2.001	0.046
14	الانشغال الزائد بالوسائل التكنولوجية الحديثة كالتلفون والانترنت	2.46	1.66	3.869	0.000
15	عدم اقتناع الزوج بالصفات الشكلية للزوجة	1.93	1.39	7.129	0.000
16	الزواج بأخرى	3.27	1.70	3.125	0.002
17	بخل الزوج	2.29	1.53	4.737	0.000
18	العجز الجنسي	2.18	1.55	6.945	0.000

*المتغير التابع: حالات الطلاق R^2= 0.892 R= 0.944

فقد أثرت كافة المتغيرات الاجتماعية الثمانية عشر في حدوث الطلاق ولكن بنسب مختلفة. وقد كان مستوى الثقة لعشر متغيرات منها بدلالة إحصائية قدرها 0,00. كان أكثرها تأثيراً متغير "عدم اقتناع الزوج بالصفات الشكلية للزوجة" حيث كانت قيمة (t) 7,129، وبدلالة احصائية 0,00. تلاها متغير " العجز الجنسي" بقيمة 6,945(t)، ثم " اختلاف العادات بين الزوجين، وخروج المرأة للعمل، ومرض الزوج، وهجر الزوجة، وبخل الزوج، وخيانة الزوج، والانشغال بالوسائل والتكنولوجيا الحديثة كالتلفون، وانشغال الزوج المستمر".

وبمستوى ثقة أقل نسبياً جاءت المتغيرات " ضعف الوازع الديني عند الزواج، الزواج بأخرى، وجود أكثر من زوجة في عصمة الزوج، تدخل الأهل والأقارب في شؤون الزوجين، الاجبار على الزواج، الخلافات المستمرة، سوء اختيار الزوج"، هي أقل المتغيرات تأثيراً. الشكل رقم 13 .

ويلاحظ أن معامل الاتباط (R) كان 0,944%، وهو ارتباط عالي، أما معامل التفسير (R2) فكان 0,892 أي هذه المتغيرات فسرت 89% من الطلاق.

الشكل رقم (13)

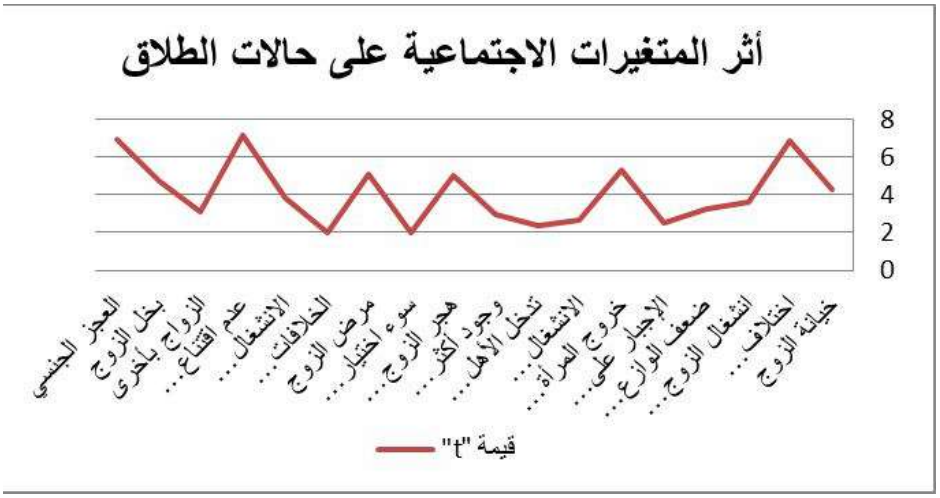

3) المتغيرات الاقتصادية

وللكشف عن أثر المتغيرات الاقتصادية في إحداث الطلاق تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد لتحديد دور كل متغير من المتغيرات. ومن أصل خمس متغيرات اقتصادية، أثبت التحليل تأثير أربعة متغيرات في حدوث الطلاق بدلالة إحصائية. جدول رقم 11.

وبشكل عام كانت قيمة (R) 0,712 وهي تعبر عن مدى ارتباط مجموع المتغيرات الاقتصادية بالمتغير السابق وهو بدون الطلاق، كان الارتباط قوياً. مثلما كان معامل التفسير (R2) هو 0,507 وهي قيمة جيدة نسبياً في تفسير الطلاق.

الجدول رقم (11)

أثر المتغيرات الاقتصادية للمطلقات على حالات الطلاق

الرقم	المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	الدلالة الإحصائية
1	ارتفاع المستوى المعيشي للأسرة	2.76	1.66	1.196	0.233
2	التفاوت الكبير في المستوى الاقتصادي بين الزوجين	2.49	1.57	3.579	0.000
3	محدودية دخل الأسرة	2.95	1.64	6.688	0.000
4	الفقر الشديد	2.05	1.43	2.497	0.013
5	بطالة الزوج	2.02	1.47	4.561	0.000

*المتغير التابع: حالات الطلاق 0.507= R2 0.712= R

الشكل رقم (14)

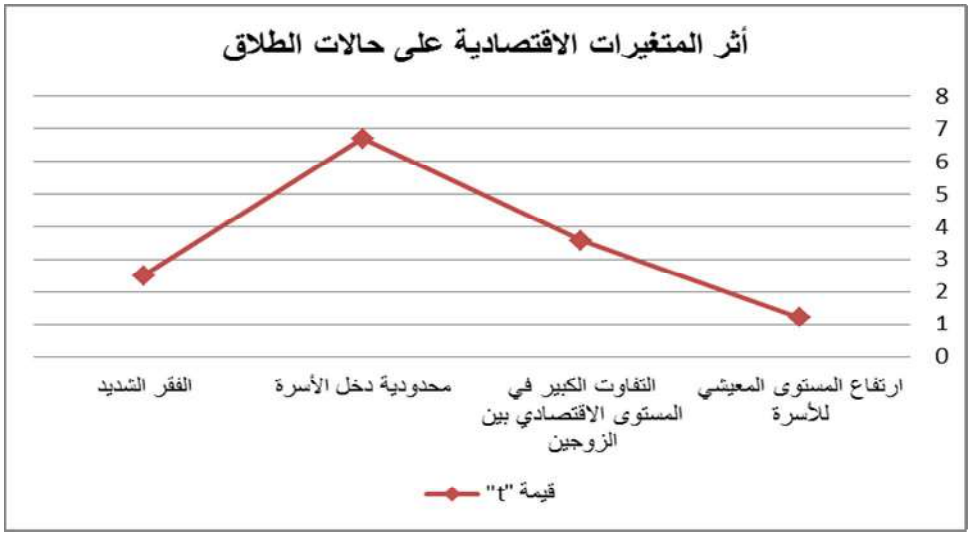

المصدر:من عمل الباحثين

وباستثناء متغير "ارتفاع المستوى المعيشي للأسرة" الذي لم يكن تأثيره دالاً إحصائياً، كانت المتغيرات: التفاوت المادي بين أسرة الزوجين، ومحدودية دخل الأسرة، والفقر الشديد، وبطالة الزوج، كلها دالة إحصائياً وأثرت في إحداث الطلاق. على اعتبار أن الطلاق حدث بالفعل. وكانت قيمة t الأعلى بين المتغيرات بالنسبة لمتغير محدودية دخل الأسرة 6,688 وبدلالة إحصائية وصلت إلى 0,00. يليه بطالة الزوج التي كانت العامل الاقتصادي المؤثر على حدوث الطلاق، حيث كانت قيمة (t) 4,561 وبدلالة إحصائية 0,00، ثم الفرق في مستوى أسرتي الزوجين الاقتصادي. الشكل رقم 14.

التباين في تأثير المتغيرات المؤثرة في الطلاق حسب مكان السكن

واحدة من فرضيات البحث توقع وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية وتباين توزيع حالات الطلاق تبعاً لمكان سكن المبحوثات(ريف وحضر). وقد أثبتت التحليل الإحصائي عدم صحة هذه الفرضية، وأنه لا يوجد فروق بين تأثير المتغيرات تبعاً لمكان سكن المبحوثة. حيث لا يوجد تفاوت في تأثير العوامل الثلاث على الطلاق تبعاً لمكان سكن المبحوثات سواء كان في الريف أو الحضر. وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه المتغيرات.

ا) التباين في تأثير المتغيرات الديموغرافية تبعاً لمكان السكن

يظهر الجدول رقم 12 انعدام الفروق في تأثير العوامل الديموغرافية تبعاً لمكان السكن(حضر، ريف). وذلك تبعاً للدلالة الإحصائية التي لم يكن أي منها أقل من 0,05. والمتغيرات الديموغرافية هي: اختلاف المستوى التعليمي، والعمري وعقم الزوجة وإنجاب الزوجة للإناث، وكثرة عدد الأطفال. وعدم التأثير وانعدام الدلالة جاء بالنسبة للمتغيرات مجتمعة، ولكل واحد منها على حدى. ويعود ذلك ربما إلى عدم وجود فروق ديموغرافية بين سكان الريف وسكان المدن في محافظة مثل محافظة اربد. حيث المدينة الوحيدة التي يمكن أن توصف بأنها مجتمع حضري هي مدينة اربد، مقابل عدد كبير من القرى في المحافظة. ويمكننا القول أن مجتمع مدينة اربد، وأنه يعمل معظم سكانها بالقطاع الثلاثي الخدمي غير أنهم في الغالب يغلب عليهم الطابع القروي مع قلة الفروق بينهم وبين سكان القرى المحيطة بهم. ويدل على ذلك عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين استمارات المطلقات الساكنات في المدينة عن هؤلاء الساكنات في القرية. علماً بأنه ترك للمرأة خيار تحديد مكان سكنها فيما اذا كان مدينة أو قرية.

الجدول رقم (12)

علاقة المتغيرات الديموغرافية بمكان السكن

الفقرة	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
وجود فروق في المستوى التعليمي	مدينة	149	2.51	1.62	.117	270	.907
	قرية	123	2.49	1.50			
وجود فروق في العمر	مدينة	149	2.75	1.54	-.068	270	.946
	قرية	123	2.76	1.47			
عقم الزوجة	مدينة	149	1.66	1.28	-.124	270	.902
	قرية	123	1.68	1.15			
إنجاب الزوجة للأطفال الإناث(فقط)	مدينة	149	1.64	1.14	.332	270	.740
	قرية	123	1.59	1.02			
كثرة عدد الأطفال في الأسرة	مدينة	149	1.58	1.15	-.592	270	.554
	قرية	123	1.67	1.14			
العوامل الديمغرافية ككل	**مدينة**	149	2.03	.94	.117	270	.907
	قرية	123	2.04	.80			

وعدم التأثير وانعدام الدلالة جاء بالنسبة للمتغيرات مجتمعة، ولكل واحد منها على حدى. ويعود ذلك ربما إلى عدم وجود فروق ديموغرافية بين سكان الريف وسكان المدن في محافظة مثل محافظة اربد. حيث المدينة الوحيدة التي يمكن أن توصف بأنها مجتمع حضري هي مدينة اربد، مقابل عدد كبير من القرى في المحافظة. ويمكننا القول أن مجتمع مدينة اربد، وأنه يعمل معظم سكانها بالقطاع الثلاثي الخدمي غير أنهم في الغالب يغلب عليهم الطابع القروي مع قلة الفروق بينهم وبين سكان القرى المحيطة بهم. ويدل على ذلك عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين استمارات المطلقات الساكنات في المدينة عن هؤلاء الساكنات في القرية. علماً بأنه ترك للمرأة خيار تحديد مكان سكنها فيما اذا كان مدينة أو قرية. الشكل رقم 15.

الشكل رقم (15)

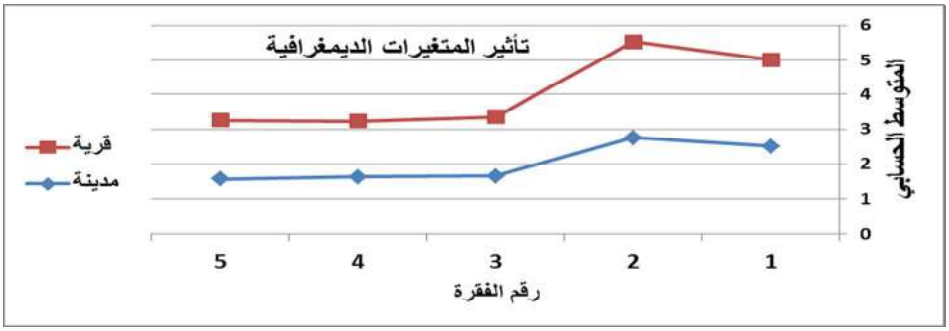

المصدر: من عمل الباحثين

2) التباين في تأثير المتغيرات الاجتماعية تبعاً لمكان السكن

أظهرت نتائج تحليل اختبار (T) فيما يتعلق بأثر المتغيرات الاجتماعية على مستوى الطلاق تبعاً لمتغير مكان السكن (مدينة، قرية) أنه بالمجمل غير دال إحصائياً. الجدول رقم 13

الجدول رقم (13)

علاقة المتغيرات الاجتماعية بمكان السكن

الفقرة	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
6- سوء اختيار الزوج	مدينة	149	3.93	1.44	-2.390	270	*.018
	قرية	123	4.32	1.16			
7- الاجبار على الزواج	مدينة	149	2.72	1.66	-1.047	270	.296
	قرية	123	2.93	1.61			
8- خيانة الزوج	مدينة	149	3.13	1.77	1.298	270	.196
	قرية	123	2.86	1.67			
9- هجر الزوج	مدينة	149	3.11	1.71	-.277	270	.782
	قرية	123	3.17	1.64			
10- تدخل الأهل و الأقارب في شؤون الزوجين.	مدينة	149	4.15	1.37	-.384	270	.701
	قرية	123	4.21	1.36			
11- وجود أكثر من زوجة في عصمة الزوج	مدينة	149	2.32	1.63	.151	270	.880
	قرية	123	2.29	1.57			
12- الزواج بأخرى	مدينة	149	2.34	1.63	-.732	270	.465
	قرية	123	2.49	1.63			

الفقرة	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
13- ضعف الوازع الديني عند الزوج	مدينة	149	3.83	1.51	.060	270	.952
	قرية	123	3.82	1.52			
14- انشغال الزوج المستمر	مدينة	149	3.68	1.52	1.683	270	.094
	قرية	123	3.37	1.59			
15- اختلاف العادات بين الزوجين	مدينة	149	4.04	1.37	1.088	270	.278
	قرية	123	3.85	1.45			
16 الخلافات المستمرة	مدينة	149	4.36	1.28	1.069	270	.286
	قرية	123	4.19	1.31			
17 مرض الزوج	مدينة	149	2.33	1.62	-1.688	270	.092
	قرية	123	2.67	1.67			
18 الانشغال الزائد بالوسائل التكنولوجية الحديثة كالتلفون والانترنت	مدينة	149	2.67	1.76	1.193	270	.234
	قرية	123	2.42	1.64			
19 الانشغال الزائد بوسائل الاتصال الاجتماعي كالفيسبوك	مدينة	149	2.56	1.71	1.064	270	.288
	قرية	123	2.34	1.60			
20 خروج المرأة للعمل	مدينة	149	1.96	1.44	.385	270	.701
	قرية	123	1.89	1.34			
21 بخل الزوج	مدينة	149	3.36	1.72	1.004	270	.316
	قرية	123	3.15	1.67			
22 العجز الجنسي	مدينة	149	2.19	1.49	-1.094	270	.275
	قرية	123	2.40	1.58			
23 عدم اقتناع الزوج بالصفات الشكلية للزوجة	مدينة	149	2.28	1.63	1.193	270	.234
	قرية	123	2.06	1.44			
العوامل الديمغرافية ككل	**مدينة**	149	3.05	.75	.329	270	.742
	قرية	123	3.02	.78			

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)

وقد أظهرمتغير (سوء اختيار الزوج) تبايناً دالاً إحصائياً بين المطلقات القاطنات في المدينة والمطلقات القاطنات في القرية. لصالح المطلقات القاطنات في القرية. وبالرغم من الأثر القوي لهذا المتغير على المطلقات بالمجمل بغض النظر عن مكان سكنهن، غير أن تأثير هذا المتغير كان أكثر فعالية عند النساء القاطنات في القرية. مما يدل على أن احتمالية "سوء اختيار الزوج " هي أكبر بالنسبة للنساء في القرية حيث كان متوسط إجابتهن 4.32%، مقابل 3.93% بالنسبة للنساء القاطنات في المدينة. وكلا الوسطين دالان إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من 0.05. غير أن التحليل أشار إلى أن الفروق بين الإجابات بالنسبة لباقي المتغيرات لم تكن ذات تأثير دال إحصائياً. أي أن لا فروق دالة إحصائياً بين إجابات المطلقات في القرية عن إجابات القاطنات في المدينة لكافة المتغيرات. الشكل رقم 16.

الشكل رقم (16)

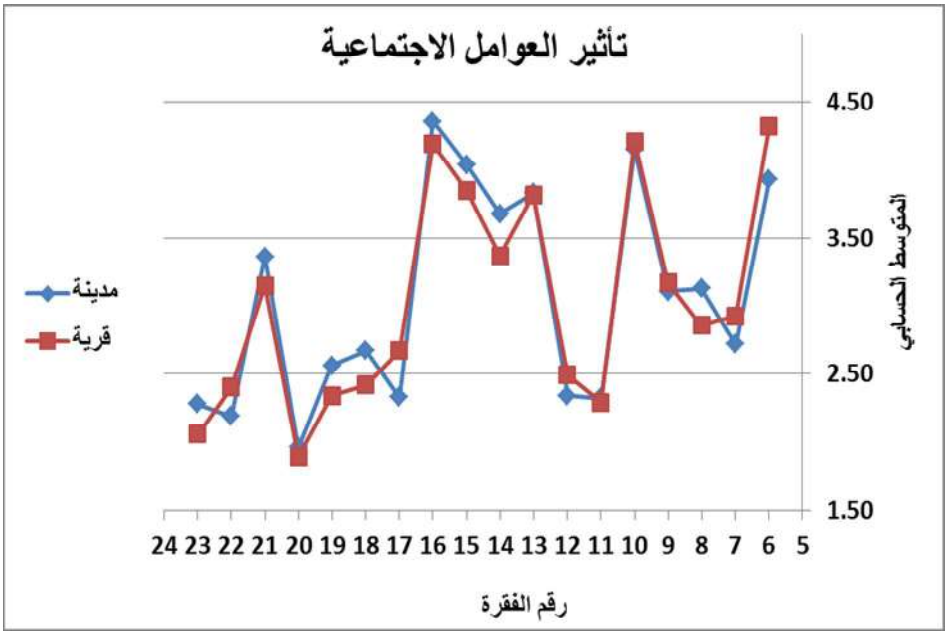

المصدر:من عمل الباحثين

3) التباين في تأثير المتغيرات الاقتصادية تبعاً لمكان السكن

واحد فقط من بين خمس متغيرات اقتصادية مؤثرة في حدوث الطلاق، أظهر تبايناً في استجابة المبحوثات المطلقات بين الساكنات في القرية والساكنات في المدينة. وهذا المتغير هو" محدودية دخل الأسرة" وكان التباين لصالح المطلقات في القرية جدول رقم 14. أي أن

محدودية دخل الأسرة كان أحد العوامل المؤثرة في الطلاق بالنسبة للمطلقات في القرية وليس بالنسبة لهؤلاء القاطنات في المدينة. ربما لتوفر العديد من مصادر الدخل الاضافية بالنسبة للزوج لم يكن هذا المتغير مؤثراً في المدينة. ولم يكن هناك فروق دالة احصائياً بين استجابات المطلقات في المدينة واستجابات المطلقات في القرية بالنسبة لباقي المتغيرات الاقتصادية.

الجدول رقم (14)

علاقة المتغيرات الاقتصادية بمكان السكن

الفقرة	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
24- محدوديـــة دخـــل الأسرة	مدينة	149	2.52	1.62	-2.700	270	*.007
	قرية	123	3.06	1.67			
25- ارتفـاع المـستوى المعيشي للأسرة	مدينة	149	2.52	1.66	.356	270	.722
	قرية	123	2.46	1.46			
26- التفاوت الكبير في المـــستوى الاقتـــصادي بين الزوجين	مدينة	149	3.12	1.69	1.870	270	.063
	قرية	123	2.75	1.57			
27- الفقر الشديد	مدينة	149	1.91	1.41	-1.849	270	.066
	قرية	123	2.23	1.45			
28- بطالة الزوج	مدينة	149	2.01	1.57	-.144	270	.886
	قرية	123	2.03	1.35			
العوامل الاقتصادية ككل	مدينة	149	3.05	.75	-.685	270	.494
	قرية	123	3.02	.78			

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)

ويظهر الشكل رقم 17 وجود تباين واضح في متوسط إجابات المطلقات الساكنات في المدينة بمتوسط 3.05 والمطلقات الساكنات في القرية بمتوسط 3.02. كما يظهر الشكل فروق في الإجابات بالنسبة للمتغير رقم 26، حيث كان متوسط إجابات المطلقات في المدينة 3.12، مقابل 2.75 للمطلقات الساكنات في القرية. غير أن هذا التباين لم يكن دال إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05.

الشكل رقم (17)

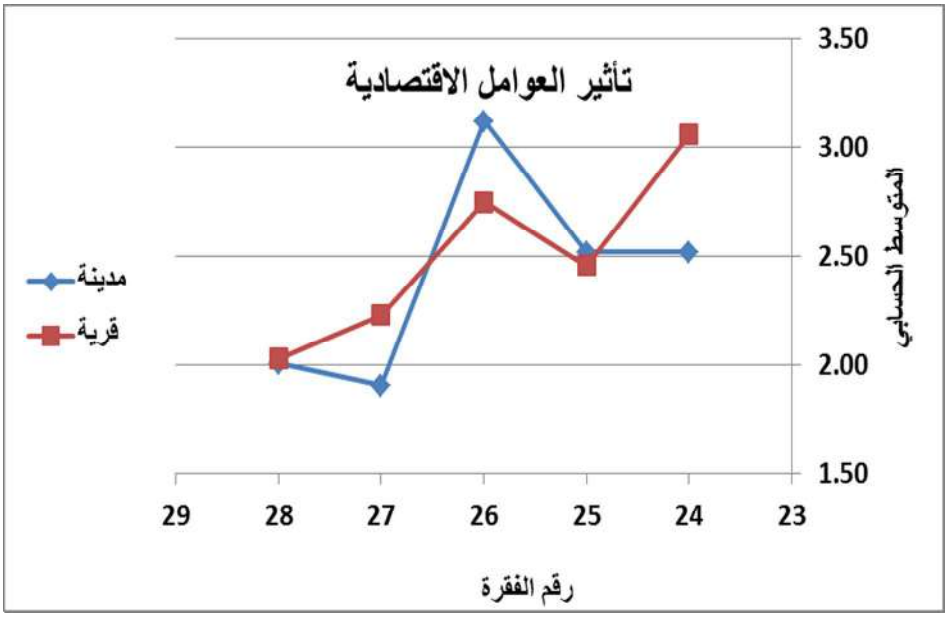

المصدر: من عمل الباحثين

الخاتمة والنتائج

توصل البحث إلى أن توزيع حالات الطلاق يختلف من محافظة لأخرى في المملكة، حيث تحتل محافظة العاصمة المرتبة الأولى وبنسبة43.4 % من مجمل حالات الطلاق في المملكة، يليها محافظة الزرقاء وبنسبة 18.1%، ثم محافظة اربد في المرتبة الثالثة وبنسبة 16.7%. بينما توجد أقل حالات طلاق في محافظة الطفيلة بنسبة 0.72%، يليها محافظة عجلون بنسبة 1.3%، وأخيراً محافظة معان بنسبة 1.4%. كما تتباين نسب حالات الطلاق من اقليم لآخر في الأردن، فتزداد حالات الطلاق في إقليم الوسط، وتقل في اقليم الجنوب. كما ترتبط نسب الطلاق بنسب السكان التي تختلف من محافظة لأخرى. حيث نجد أن أعلى نسبة طلاق كانت في محافظة العاصمة بنسبة 42% من مجموع نسب الطلاق في المملكة، نتجت عن ارتفاع نسبة السكان فيها، حيث بلغت 39% من مجموع نسب السكان في المملكة. وبمقارنة بيانات نسب حالات الطلاق من نسب حالات الزواج عامي 2000 و2011، تبين أن محافظتي العقبة والعاصمة تحتلان المرتبة الأولى والثانية على التوالي لكلا العامين. بينما انخفضت نسب حالات الطلاق من نسب حالات الزواج في محافظتي عجلون والطفيلة في كلا العامين.

وكشف التحليل الإحصائي أنه يوجد تأثر للمتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية على حالات الطلاق، ولكن يتباين تأثير هذه المتغيرات، حيث كانت المتغيرات الاجتماعية ذات تأثير متوسط، والعوامل الاقتصادية ذات تأثير متدني، أما تأثير المتغيرات الديموغرافية فقد كان متدنياً جداً.

فالبنسبة للمتغيرات الديموغرافية فقد أظهر التحليل تأثير ثلاث من خمس متغيرات على حدوث الطلاق. وهذه المتغيرات هي " أثر وجود فروق في العمر" ومتغير " كثرة عدد الأطفال في الأسرة" وكذلك متغير " عقم الزوج". وبالنسبة للمتغيرات الاجتماعية كان أكثرها تأثيراً متغير" عدم اقتناع الزوج بالصفات للزوجة". بينما المتغيرات الاقتصادية كانت جميعها دالة إحصائياً وأثرت في إحداث الطلاق، باستثناء متغير "ارتفاع المستوى المعيشي للأسرة " الذي لم يكن تأثيره دالاً إحصائياً.

كما أثبتت نتائج التحليل أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ومكان السكن (مدينة وقرية). كما تتساوى تأثير العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ككل بين المدينة والقرية، إلا أن العامل الاجتماعي " سوء اختيار الزوج " أقل من مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على أنه يختلف باختلاف مكان سكن المطلقات، ولصالح المطلقات في القرية بمتوسط حسابي 4.32 مقابل متوسط حسابي 3.93 للمطلقات في المدينة. والعامل الاقتصادي " محدودية دخل الأسرة " أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على أنه يختلف باختلاف مكان سكن المطلقات، ولصالح المطلقات في القرية.

وفي ضوء نتائج هذا البحث، فإن الباحثين يوصيان بالآتي:

1- ضرورة إجراء دراسات تفصيلية أخرى عن موضوع الطلاق يتناول متغيرات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية غير تلك الواردة في الدراسة، والتي يمكن أن يكون لها تأثير في حدوث الطلاق. وذلك من خلال استطلاع اراء المطلقات انفسهن، للكشف عن هذه المتغيرات التي لم ترد في الدراسات التي أجريت من قبل.

2- ضرورة اعادة إجراء البحث الحالي كل خمس سنوات مع استخدام الأدوات الجغرافية الحديثة التي تتلائم مع مستجدات البحث، وذلك نظرا للتطور المستمر للأدوات التي يستخدمها الجغرافي، والتي يمكن أن تعينه في تحليل نتائج الدراسات.

3- ضرور ة التحري عن طرفي الزواج، مع أخذ عينات دراسية من محافظات مختلفة من المملكة.

Spatial differentiation between divorce cases in Jordan (An Analytical study for a sample of divorced women in Irbid)

Qasem Dweikat and Badreh Hayajneh, *Faculty of Arts, Dept. of History, Yarmouk University, Irbid Jordan..*

Abstract

The research aims to reveal the pattern of spatial distribution of divorce cases in the governorates of Jordan, as well as the chronology in the period between 2000 and 2011. It also aims to identify the most important demographic, social and economic factors, which lead to divorce. Search data derived from questionnaires distributed to a simple random sample of 272 divorced lady, enrolled in Islamic courts complex in the city of Irbid. Descriptive analytical method has been utilized to analyze data using statistical analysis package for social sciences.

Results showed contrast between the provinces of the Kingdom, in the phenomenon of divorce. Increasing in the middle province compaired to the North and South. Results also showed their is no correlation between some of the economic, demographic, and social variables and the distribution of divorce cases, especialy between urban and rural communities. Research has shown that the provinces of Aqaba and Amman ccupied the first and second rankes respectively in the high rate of divorce of total marriages, while it decreased in the provinces of Ajloun and Tafila.

Keywords: Geographical Pattern, Divorce, Social Geography, Feminist Geography, Behavioral Geography

قدم البحث للنشر في 2014/6/18 وقبل في 2014/11/4

المصادر والمراجع

برهوم، محمد. (1986) "ظاهرة الطلاق في الأردن: دراسة اجتماعية ميدانية". مجلة دراسات الجامعة الأردنية، الأردن، مجلد 13، العدد12، ص ص 189-204.

ثاقب، فهد. (1996) "أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي: دراسة ميدانية". مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد24، العدد7، ص ص 51-78.

جلابنه، محمد نايف. (2006) "ظاهرة الطلاق في محافظة عجلون الأسباب والآثار". رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لجامعة اليرموك، الأردن، اربد.

الجوهري، يسرى. (1986) الجغرافيا الاجتماعية. ط1،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

حقي، خاشع. (1997) الطلاق. ط1، دار ابن حزم، بيروت.

الخطيب، سلوى عبد الحميد. (1993) "الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي". مجلة جامعة الملك سعود، المجلد5، مجلة الآداب، ص ص205-242.

دائرة قاضي القضاة. (2012) التقرير الإحصائي السنوي لعام2011، اعداد قسم الإحصاء والجداول، عمان، ص ص95- 135.

دويكات، قاسم.(2006) "الجغرافيا النسوية كأحد الاتجاهات الحديثة في البحث الجغرافي". مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد14، ص ص 119-142.

----------.(2013) محاضرات غير منشورة لمادة مناهج بحث، قسم الجغرافيا، جامعة اليرموك.

زعزوع، ليلى. (2001) مقدمة في الجغرافيا الاجتماعية. ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت.

الشبول، أيمن. (2010) "المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق". مجلة جامعة دمشق. المجلد26، العدد الثالث والرابع، ص ص 647-705.

عبد الجليل، زينب والسباعي، هنية. (2006)"العوامل المؤثرة في معدلات الطلاق عند الأسر السعودية". جامعة الملك سعود، عمادة البحث العلمي. المملكة العربية السعودية، الرياض.

العثمان، حسين. (2010) "أسباب الطلاق وعلاقتها ببعض المتغيرات في المجتمع الأردني". مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد7، العدد3، ص ص 357-393.

عمر، مضر و المومني، محمد.(2000) جغرافية المشكلات الاجتماعية. ط1، دار الكندي ، اربد.

الغانم، كلثم. (1998) " ظاهرة الطلاق في المجتمع القطري: دراسة ميدانية". الدوحة، جامعة قطر، الدوحة.

الغزوي، فهمي. (2007) "الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للطلاق في شمال الأردن: دراسة ميدانية في محافظة اربد". دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد34، العدد1، ص ص 68-83.

القيسي، سليم و المجالي، قبلان. (2000) " أسباب الطلاق في محافظة الكرك: دراسة ميدانية". مجلة البحوث التربوية، جامعة قطر، العدد18، ص ص173-214.

لامية، بوبيدي.(2007) "الطلاق دراسة سوسيولوجية للعوامل والآثار". مجلة البحوث والدراسات، العدد5، ص ص165-188.

.(http://www.ks.gov.jo)

.(http://www.mop.gov.jo)

Little, J. Peake, L. and Richardson, P. 1988. (eds) Woman in Cities: Gender and Urban Enviroment, Macmillan, Basingstoke.

ملحق الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم الجغرافيا

تحية طيبة ... وبعد.

يقوم الباحثان بإجراء دراسة ميدانية حول "التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في المملكة الأردنية الهاشمية وأثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية على انتشار حالات الطلاق"، ويتضمن الاستبيان المرفق بعض الموضوعات والقضايا التي ترتبط بموضوع الدراسة، بهدف التعرف على العوامل والأسباب الحقيقية لانتشار هذه الظاهرة وتوزيعها الجغرافي في مجتمعنا.

ومن ثم فان الباحثين تهيبان بكم أن تتعاونوا في الإجابة على جميع بنود الاستبيان. وتعتبر البيانات التي سوف تدلون بها سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي الأكاديمي.

ونحن اذ ننتهز هذه الفرصة الطيبة لنعبر عن خالص تحياتنا وتقديرنا لنشكركم على صادق تعاونكم معنا.

أولاً : بيانات أولية :

ضع علامة (X) أمام الإجابة التي تراها مناسبة:

1) عمر الزوجة عند الزواج ( )

2) عمر الزوجة عند الطلاق ( )

عمر الزوج عند الزواج ( ) عمر الزوجة عند الطلاق ( )

3) الحالة التعليمية للزوجة :

أمي ( ) ابتدائي ( ) إعدادي ( ) ثانوي ( ) جامعي فما فوق ( )

4) الحالة التعليمية للزوج:

أمي ( ) ابتدائي ( ) إعدادي ( ) ثانوي ( ) جامعي فما فوق ( )

4) الحالة العملية للزوجة:

- تعمل ( ) - لا تعمل ( )

5) مكان الاقامة:

المدينة/ القرية ( )

6) الدخل الشهري للأسرة/ دينار:

أقل من 100 ( ) 101- 300 ( )

301 – 500 ( ) 501 – 700 ( ) 701 فأكثر ( )

7) عدد سنوات الزواج:

أقل من سنة ( ) 1 – 5 ( )

6 – 9 ( ) أكثر من 10 سنوات ( )

8) طريقة اختيار الزوجة:

-الطريق التقليدية ( )

- عن طريق المعرفة الشخصية ( )

9) الفرق في العمر بين الأزواج: ( )

الأسباب والعوامل	درجة الأهمية				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1) العوامل الديموغرافية:					
وجود فروق في المستوى التعليمي.					
وجود فروق في العمر.					
عقم الزوجة.					
انجاب الزوجة للأطفال الاناث(فقط).					
كثرة عدد الأطفال في الأسرة.					
2) العوامل الاجتماعية:					
سوء اختيار الزوج.					
الاجبار على الزواج.					
خيانة الزوج.					
هجر الزوج.					
تدخل الأهل و الأقارب في شؤون الزوجين.					
وجود أكثر من زوجة في عصمة الزوج.					
الزواج بأخرى.					
ضعف الوازع الديني عند الزوج.					
انشغال الزوج المستمر.					
اختلاف العادات بين الزوجين.					
الخلافات المستمرة.					
مرض الزوج.					
الانشغال الزائد بالوسائل التكنولوجية الحديثة كالتلفون والانترنت.					
الانشغال الزائد بوسائل الاتصال الاجتماعي كالفيسبوك.					
خروج المرأة للعمل.					
بخل الزوج.					
العجز الجنسي.					
عدم اقتناع الزوج بالصفات الشكلية للزوجة.					
3) العوامل الاقتصادية:					
محدودية دخل الأسرة.					
ارتفاع المستوى المعيشي للأسرة.					
التفاوت الكبير في المستوى الاقتصادي بين الزوجين.					
الفقر الشديد.					
بطالة الزوج.					